مافيا الأدوية

والعقاقير المسببة للإدمان

(الأساليب والخصائص - المخاطر - استراتيجيات مكافحتها)

لواء صفوت درويش

المكتب المصري الحديث
www.almaktabalmasry.com

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف بخالص الشكر والتقدير لأسرة
المكتب المصري الحديث للنشر، ويخص بالشكر

السيد المهندس ماجد أحمد يحيى.

مع دعاء إلى المولى عز وجلّ أن يخصه بكل خير هو
وأسرته

لواء/ صفوت درويش

إهـــــداء

لشريكة عمري الواعي كله والتي

تقاسمت معي كافة أفراحي وأحزاني،

وساندتني، وتحملت معي الكثير

إلى زوجتي الغالية

أهدي هذا العمل المتواضع

لواء/ صفوت محمود درويش

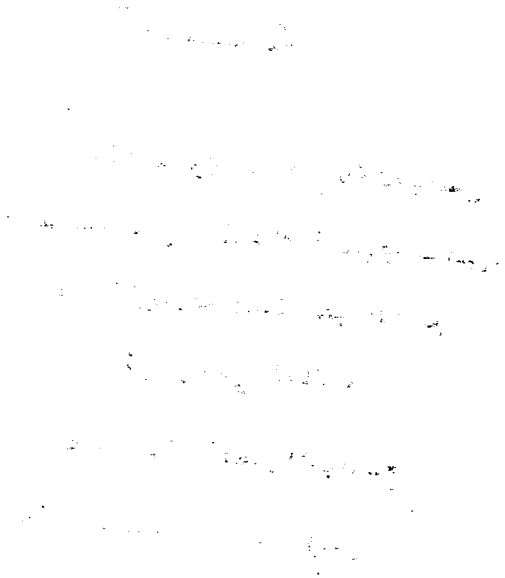

المقدمـة

لا خلاف على أننا كعرب، وأفارقة، ودول نامية بوجه عام نعيش عصر سريع التغيير في كافة المجالات.

والخطير في عصرنا هذا أننا لا نساهم في صنعه أو تحريكه بل هناك آخرون متقدمون يصنعونه ويغيرونه لصالحهم في كل الاتجاهات، فالمسافة بيننا وبينهم اتسعت، ومن ثم باعدت بين أماكننا في هذا العالم.

والأكثر خطورة أن التقدم والتطور الحادث غير ملاحق سياسيًا وتشريعيًا، وأمنيًا، اجتماعيًا، اقتصاديًا لكونه بالغ السرعة.

وفي هذا الموضوع المتواضع الذي أتناوله تبرز الكيمياء بتطوراتها والصناعات الدوائية، والصناعات غير المشروعة للأدوية، إضافة للعقاقير المؤثرة على الحالة النفسية والعقلية من حيث المنتجات الجديدة التي جرى تطويرها، المنتجات القديمة التي جرى تعديلها أو التلاعب في مكوناتها بهدف الإفلات من نصوص القانون (جداول المخدرات الملحقة بالقانون)، إضافة لصناعة العقاقير الخطيرة الموجهة للسوق غير المشروعة مباشرة.

والملاحظ أن العقاقير المدرجة فعلاً طورتها مافيا العقاقير وبعض شركات الدواء المنحرفة التي تستهدف الربح وبأي وسيلة، فظهرت عقاقير شديدة الخطورة تأثيراتها تفوق العديد من أنواع المخدرات والعقاقير المعروفة، وارتبط ذلك بالتقدم العلمي الحادث في عالمنا في المجال الكيميائي والدوائي.

وكذا استفادت مافيا العقاقير من التطورات العلمية الحادثة في عالمنا المعاصر، فطورت تصالاتها من خلال الفاكس والبريد الإلكتروني، الكمبيوتر، والنت، والجوال (المحمول) والتي صعبت مهمة أجهزة المكافحة وبشكل واضح لكل ذي عين.

واستفادت بلا شك من التطورات العلمية الحالية في مجال الكيمياء، مجال الصيدلة الصناعية التي اعتمدت بشكل كبير على الهندسة الوراثية، والكيماويات اللازمة للصناعات الصيدلية.

ولكننا في عصرنا الحالي نعاني من خطر المافيا، وبعض شركات الكيمياء، الأدوية المنحرفة على امتداد عالمنا، حيث تحول هؤلاء إلى ديناصورات أو وحوش أسطورية تأكل صحة أبنائنا بعد أن تحولهم إلى مدمنين يستنزفون صحتهم وما لهم على هذه المنتجات الدوائية وغيرها مما يساء استخدامه؛ ولعبت الكيمياء التحتية دورًا بالغ الأهمية.

واللافت للنظر أننا في منطقتنا العربية والأفريقية إن لم يكن في عالمنا النامي كله نعاني وبشدة من هذه المنتجات بالغة الخطورة كالفراولة (سيكونال)، والمطمئنات (ديازيبام ـ كاليبام) الصليبة (روهابينول)، الأمفيتامينات (ماكستون فورت ـ أكستاسى) وغيرها كثير مما لم نطرحه، ومعظم هذه المواد متداول بسوق الاتجار غير المشروع، ومن خلال مافيا منظمة قوية للغاية، تحرص على تحوليها من السوق المشروعة إلى السوق غير المشروعة بأسلوب التحايل أو التهريب، توفيرها بالصيدليات بهدف انتهاز الفرصة لتحويلها إلى السوق غير المشروعة من خلال صيادلة منحرفون.

والملاحظ أن هذه المافيا غيرت وطورت وسائل وأساليب الاتجار والتهريب برًا وبحرًا وجوًا.

وتطورت بالتالي أساليب الإخفاء والتمويه، وتزايدت معها عمليات الرشوة لبعض الأجهزة، ومن ثم تزايدت كفاءة وفاعلية هذه المافيا في الوصول إلى الأسواق غير المشروعة لهذه المواد، ومن ثم انخفضت كفاءة وفاعلية أجهزة المكافحة في كشف هذه المافيا، وكشف عمليات التهريب والاتجار جملة وتجزئة، ومرجع ذلك زيادة الكفاءة والفاعلية لمافيا العقاقير. وحتى العمليات الفردية للمغامرين الجدد تحسنت وتطورت أساليبها.

ويمكن القول بأن المواد المسببة للإدمان، العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية والعقلية لازالت مشكلة رمادية لم تأخذ حقها من الاهتمام الذي يتناسب مع مخاطرها المختلفة.

بقى أن أقرر أنني أستهدف من طرح هذا العمل البالغ التواضع لفت نظر صفوتنا الفكرية وقراء العربية إلى خطورة المشكلة، ودفع قادة الأمة العربية والأفريقية على تركيز جهود مكافحتها في كافة المجالات السياسية، التشريعية، الأمنية، العقابية، مع الأخذ في الاعتبار أن الغالب الأعم من هذه المواد المسببة للإدمان أدوية مضافًا إليها عقاقير الهلوسة والأمفيتامينات. أعاننا المولى عز وجلّ على مافيا المواد المسببة للإدمان ومن ورائهم، ووفق قادتنا على الاتجاه إلى ما فيه صالح شعوبنا العربية والأفريقية.

الفصل الأول

ماهية الدواء والمواد المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسيـــة والعقليـــة

أ) التعريف بالدواء

ابتكر علماء الدواء رمزًا له دلالة واضحة على طبيعته فهو عبارة عن ثعبان يبث سمه في كأس فمنه سم ناقع، ويخرج من هذا السم دواء نافع بما يعني أن الدواء له مضار وله أيضًا فوائد لا خلاف عليها في شفاء الأمراض المختلفة.

فالدواء ضرورة من ضرورات الحياة، وبدونه تتغلب الأمراض والعلل على الإنسان[1]، وسوء استعماله يؤدي إلى مضار أكثر خطورة.

ويأتي الدواء من حيث الأهمية للإنسان في المرتبة الثانية بعد الغذاء، واستطاع الإنسان صناعة الآلاف من الأدوية الكيميائية من عناصر أولية، وامتلأت الأسواق بكم كبير من الأدوية المستخدمة في علاج الأمراض، وتسكين الآلام وقتله مما ساعد في إجراء عمليات جراحية آمنة، وبسبب كثرة هذه الأدوية تحول بعضها إلى سلاح مدمر للإنسان، وكان من بين المشكلات التي برزت بسبب استخدام الدواء ظهور ما يعرف بسوء الاستعمال والإدمان.

---

(١) د. عز الدين الدنشاري، الدواء الأخطار والمحاذير، ص٣، ٤.
كتاب الهلال الطبي، العدد ٣٩، نوفمبر ٢٠٠٣.

تعريف الدواء:[1]

عرف البعض الدواء بأنه علميًا هو "**أي مادة كيميائية من أصل نباتي أو حيواني، أو معدني، أو بكتيري، أو تخليقي ويستعمل بغرض معالجة، وقاية، تشخيص أمراض الإنسان. لذلك فهو سلعة غير متجانسة تختلف في عديد من الزوايا أهمها زاويتي الأثر الطبي وطريقة التعاطي**".

والشيء المؤكد هو أن صناعة الدواء صناعة استراتيجية تأتي في المرتبة الثانية بعد صناعة السلاح والغذاء.

وأكاد أجزم بأن هذه الصناعة تسبق صناعة الغذاء. فأول صيحة ألم من إنسان الغابة كانت صيحة ألم تبحث عن الدواء لتسكين ذلك الألم.

ويميز عصرنا الحديث نجاح الدول الغربية في تطوير العلوم الصيدلية والكيميائية بعد أن نقلوها عن العرب، وكان تقدمهم في هذين المجالين غير مسبوق. وتخلفنا نحن عنهم بالتالي في هذه المجالات وغيرها.

على الرغم من اعتقادي في أهمية وضرورة الدواء لأي مجتمع إنساني، سواء كان متقدم أو نامي بحيث يمكن القول بأن المجتمع الذي يعرف كيف يصنع دوائه وخاماته الدوائية هو مجتمع آمن ومستقر، بينما المجتمع الذي يعتمد على استيراد دوائه من الخارج غير آمن ومقدراته بيد من يبيعونه دوائه والخامات اللازمة لتصنيعه.

---

(١) وجدي رياض، صناعة الدواء والمافيا العالمية، ص٨.
كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب السادس.

وهذا يتطلب التعرّف على المواد المسببة للإدمان، إضافة لمؤثرات الحالة النفسية والعقلية؛ وأخيرًا مواد الهلوسة وهذا ما ننتقل إليه.

مع الأخذ في الاعتبار عدم تناولنا لكل من الكحوليات والتبغ، على الرغم من مخاطرها الجمة لكوننا سنتناولها بعون من الله وقوته في مؤلف آخر إن شاء الله.

ب) التعريف بالمواد المسببة للإدمان

التعريف بالمخدرات[1]

المخدرات مصطلح غير دقيق نظراً لكون هذه المواد تضم مواد منشطة وغيرها. لهذا نرى أن تعريف المواد المخدرة عملية هامة ولهذا سنتناول التعريف القانوني وبعدها نتصدى لتعريف المواد المعتبرة مخدرة في رأيي.

التعريف القانوني للمخدرات

هي كل المواد التي أوردها المشرع في الجداول المرفقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ في شأن مكافحة المخدرات والتى يحددها السيد وزير الصحة حيث منحه المشرع صلاحية إضافة أو حذف، أو تعديل مكان هذه المواد بالجدول الملحق بالقانون وفقاً لما تظهره البحوث والدراسات العلمية والتى تبرز خطر هذه المواد على الصحة العامة، وعلى كل من النفس والعقل.

وقد أعتبر المشرع كل المواد المدرجة بالجداول مواد معتبرة مخدرة وهو ما يعرف قانوناً بالتعريف الحصرى، والذى حصر المواد

---

(١) لواء صفوت درويش، الجيش والمخدرات، المكتب المصرى الحديث - ٢٠٠٠- ص٢٦ وما بعدها.

المدرجة بالقانون وحدد درجة خطورتها وبالتالى العقوبات المقررة على تعاطيها أو الاتجار فيها، أو إنتاجها.

لهذا يمكننى القول بأن التعريف الدقيق هو المواد المعتبرة مخدرة لأنه ليس كل ما ورد في جداول المخدرات مواد مخدرة بالمعنى الحرفى فهناك مجموعات بعضها منشط ومجموعات أخرى مخدرة وأخيراً هناك مجموعة مهدئات ومنومات، ومواد هلوسة ونلاحظ هنا اختلاف تأثير كل منها، ولهذا نفضل استخدام مصطلح المواد المعتبرة مخدرة أو المواد المسببة للإدمان.

تعريف المواد المعتبرة مخدرة (رأينا الشخصى) [1]

فى محاولة منا لتعريف المواد المخدرة يمكننا القول بأنها كل مادة نباتية أو مشتقة منها " مصنعة " أو مواد كيميائية مصنعة أياً ما كان شكلها أو قوامها (جامدة ـ سائلة ـ مسحوق ـ في شكل أقراص أو كبسولات) يكون من شأن تعاطيها حدوث تأثير على الجهاز العصبى المركزى وهذا التأثير قد يكون "مخدراً ـ منوماً ـ مهدئاً مطمئناً ـ مهلوسًا ـ منشطاً" ويكون من شأن تعاطى أي منه دون سبب مرضى وإشراف طبي حدوث اعتماد نفسي أو جسماني أو الاثنين معاً يتطور باستمرار نحو الشدة متى لم يحدث تدخل علاجي.

(١) عميد/ صفوت محمود درويش، لا للمخدرات ضمان القيادة الأمنية، ١٩٨٨م

أنواع المخدرات [1]

يمكننا ان نقسم المخدرات إلى نوعين:

أولاً: المخدرات الطبيعية (ذات الأصل النباتي) وهى المخدرات التقليدية والمعروفة منذ آلاف السنين وأهمها:

١) مخدر الحشيش ويتم استخراجه من نبات القنب الهندي.

٢) مخدر الأفيون: ويتم استخراجه من نبات الخشخاش وله عدد من المصنعات " المشتقات " هي المورفين - الهيروين - الكودايين وأخطرها على الإطلاق مخدر الهيروين فهو أكثر العقاقير المسببة للموت في العالم.

٣) مخدر الكوكايين: ويستخرج من نبات الكوكا وهو مخدر خطير جداً (ويعد علمياً من المنشطات).

ثانياً: المواد المؤثرة على الحالة النفسية (المصنعة كيميائياً) وهذه المواد بعضها له تأثير كالأفيون ومشتقاته وبعضها الآخر له تأثير مشابه للحشيش والكثير منها يستعمل في علاج أمراض كثيرة ولكن استعمالها دون إشراف طبي يؤدى إلى إدمانها بما هو معروف عن الإدمان من خطر حدوث الاعتماد النفسي أو الجسمي.

وأهم النماذج المعروفة لهذه المواد المؤثرة على الحالة النفسية:

١) المهدئات والمنومات: ولها تأثير مهبط على الجهاز العصبي ومنها الروهابينول أتيفان.

٢) الباربيتورات: وهى مخدر كيميائي مستحضر من حمض الباربيتوريك.

---

(١) ج.ف.كرامر، س. كاميرون، ترجمة دكتور/ حمدي الحكيم، الإدمان على العقاقير المخدرة (منشورات الأمم المتحدة ١٩٧٧م) ص٣٦.

٣) المنشطات: كالأمفيتامينات ومخلقاتها كعقار الديكسا أميفتامين (ماكستون فورت) الأكستاسى.

٤) عقارات الهلوسة: وهى تحدث هلاوس سمعية وبصرية لمتعاطيها ومن أشهر هذه العقاقير عقار ل س د L.S.D.

ونلاحظ أننا اقتصرنا في المخدرات الطبيعية على أنواع ثلاثة، إذا أن الحشيش هو أشهر المخدرات وأكثرها انتشاراً في مصر وبالمثل الأفيون ومشتقاته وكذلك الكوكايين، وضرر هذه الأنواع ونتائجها الخطيرة على الصحة والنفس والعقل لا يختلف فيها اثنان، هذا وهناك أنواع أخرى من المخدرات الطبيعية (النباتية) مثل نبات القات المعروف باليمن وبعض مناطق شرق أفريقيا.

(١) الحشيش " ماريجوانا "

هو أكثر المخدرات انتشاراً في مصر وأقدمها ظهوراً في بلادنا بكل أسف، ويستخرج الحشيش من نبات القنب الهندي والذي ينمو في معظم الأجزاء حتى في المناطق الاستوائية في العالم وله أسماء أخرى كثيرة فيسمى في الصين " مايو " وتعنى الدواء وفى الهند يسمى " بهانج " أو شاراس وفى اليابان يسمى نبات " ثايما " وفى أمريكا يسمى ماريوانا " ماريجوانا " والمادة الفعالة في نبات القنب الهندي هي مجموعة الكنابيزيدات التى يرجع إليها الأثر الذى يحدثه الحشيش والمادة الرئيسية في هذه المجموعة هي مادة تتراهيدروكنابينول وهى المادة الرئيسية التي لها تأثير فارماكولوجى ملموس على الناحية النفسية في الإنسان والحيوان.

وتتأثر كمية المادة الفعالة في الحشيش بالعوامل الآتية:

أ) - خصائص النبات

١) مكان وظروف الزراعة

٢) طبيعة المستحضر

٣) عمر المادة ووقت جمعها

ويمكن وصف الأعراض المعتادة التي تظهر بعد تعاطى كميات قليلة أو معتدلة بحدوث انتعاش وتغير في الشعور وانخفاض محدد في المعرفة والتحقق من الأشياء واضطراب في الرؤية وأحياناً في السمع وبعض الهلوسة كما يظهر على المتعاطي زيادة التقدير لسماع الموسيقى والأعمال الفنية، وضعف الإحساس بالحكم على المكان والزمان.

وهذا يؤثر من وجهة نظري في زيادة نسبة حوادث السيارات لدى متعاطي الحشيش فالمتعاطي يرى المسافات على غير حقيقتها ويقدر الوقت تقديراً غير حقيقي.

ويلاحظ أيضاً على متعاطي الحشيش احتقان العين وانخفاض القدرة العقلية وارتفاع النبض، أما عند تعاطى جرعات كبيرة من الحشيش فيلاحظ على المدمن الآتي: (سيطرة الأفكار الجنونية والتهيؤات وانحطاط الشخصية والارتباك والقلق والاضطراب والهلوسة، وقد يهذى كما تحدث في النهاية غيبوبة، وفى بعض الحالات تحدث حالات من الفزع والاضطراب الداخلي والخوف. وينشأ احتمال ظهور أعراض النزلات الصدرية الشعبية وبسبب اضطرابات نفسية شديدة).

نمط الإدمان على الحشيش[1]:

١) إدمان نفسي تتراوح درجته بين المتوسط والشديد له علاقة بالتأثير الموضوعي لتعاطى العقار.

٢) عدم وجود إدمان جسمي ويحتمل ظهور بعض أعراض الانقطاع على المتعاطي ولكن لا توجد شواهد تدل على أن الانقطاع عن الحشيش يشبه الانقطاع عن تعاطى الكحول والمورفين مثلاً.

٣) حدوث قدر محدود من قوة التحمل وذلك في حالة الاستعمال (الكثيف) وقد دلت بعض الأبحاث الحديثة على حدوث قدرة تحمل سريعة في أنواع معينة من الحيوانات.

الأفيون ومصنعاته "مشتقاته":

لابد أن نعرف أن الأفيون يستخرج من نبات الخشخاش وهو في حد ذاته ليس مادة مخدرة ولكنه المصدر الذى يؤخذ منه الأفيون ومشتقاته، والخشخاش نبات حولى يزرع ويبلغ ارتفاعه من قدمين إلى أربعة أقدام وينتج أزهاراً ذات أربع بتلات قد تكون بيضاء أو قرمزية أو حمراء أو بنفسجية أو أورجوانية على أن النوع الأكثر شيوعاً هو الأبيض، وأوراق النبات طويلة ناعمة خضراء ذات عنق فضى وللنبات رأس أو كبسولة ذات استدارة غير منتظمة تبدو بيضاوية الشكل من قمتها إلى قاعها ويتراوح حجمها عند النضج بين حجم الجوزة وحجم البرتقالة الصغيرة ولها حلقة غير منتظمة عند قمتها وتحتوى على بذور النبات إلى جانب المحتويات الأخرى.

---

(١) المرجع السابق ص٣٦ وما بعدها

الأفيون الخام:

يستخلص الأفيون الخام من نبات الخشخاش عندما تشرط الكبسولات فتفرز إفرازاً أبيض على شكل اللبن الحليب وبعد جفاف الإفراز يتحول لونه إلى اللون البنى ويبدأ في التماسك ثم يكشط من فوق الكبسولات ويجمع في أوعية خاصة وعندئذ يكون شكله كشكل العسل الأسود فيما بعد، وعندما يزداد جفافه يصبح أسود اللون وعادة ما يكون الجزء الخارجى من الكتلة التى تكونت ذا لون بنى متوسط أو جافاً متجمداً بينما يبقى الجزء الداخلى من الكتلة طرياً ولزجاً ولونه بنى غامق.

وأحياناً تظل الكتلة كلها ذات قوام لزج طرى يكون لونها أسود. هذا هو الأفيون الخام ويتميز برائحة نفاذة كرائحة النشادر كما أن طعمه شديد المرارة، ويعرف علمياً باسم "باباسومينرفيرم". فهو العصير المتجمد للنبات المستخلص من كبسولات نبات الخشخاش، ويتميز الأفيون بأنه سهل إدمانه ويصعب علاج مدمنه وذلك لأنه يسبب اعتماداً نفسياً وجسمانياً يتطور نحو الشدة باستمرار فهو أخطر أنواع المخدرات الطبيعية.

مصنعات "مشتقات" الأفيون:

للأفيون عدد من المصنعات " المشتقات" هى:

- **المورفين:** وهو مخدر قوى لدرجة أنه استعمل في التخدير للعمليات الجراحية.
- **الهيروين:** وهو أخطر مصنعات الأفيون ويعد أكثر العقاقير المسببة للموت في العالم.
- **الكودايين:** مخدر قوى ويستخدم في العديد من أدوية الكحة والسعال والمهدئات.

وعموماً فالأفيون ومصنعاته عبارة عن سم ودواء في نفس الوقت، والإنسان هو صاحب الاختيار فإذا كان استعمالاً طبياً فهو دواء أما إذا كان استعمالاً للإدمان فهو سم زعاف.

والإدمان على مركبات الأفيون له خصائص هي:

إدمان نفسي شديد من ظواهره الإندفاع نحو الاستمرار في التعاطي لما يحدثه من ابتهاج ولتفادي القلق والسعي للحصول على المخدر بأي طريقة من الطرق.

حدوث إدمان جسمي مبكر يتطور نحو الشدة كلما زيدت الجرعة من نفس المادة أو من مادة مشابهة تعطي نفس التأثير وتجنب المدمن ظهور أعراض تغيب المخدر وتكون أعراض الانسحاب محدودة الأثر إذا ما أعطي المدمن مادة مضادة تحل محله تدريجياً

إحداث قدرة تحمل تتطلب الزيادة المستمرة في الجرعة المتعاطاه لإحداث الأثر الأول للتعاطي ويصاحب استعمال مركبات الأفيون ضيق في التنفس وانخفاض في ضغط الدم وضعف في حركة الأمعاء مع حدوث بلادة وتراخ وثقل ويتأثر العقل وتقل إفرازات المخ التي تمنع الآلام "أندروفين"، "أنكفالين".

ومدمن مركبات الأفيون يهمل صحته ويتعرض للأمراض المعدية ويقل تحمله. وفي حالة الانقطاع عن تعاطيه يصاب بالاضطراب العقلي والجسمي ويشعر بآلام جسمية حادة ويظهر تثاؤبه وتزداد إفرازات العرق والدموع وتتسع حدقة العين وقد يصاحب ذلك إسهال مع ارتفاع درجة الحرارة.

وجملة القول: إن إدمان الأفيون ومشتقاته يؤدى إلى الاعتماد السريع ويصعب علاجه وهو أخطر أنواع الإدمان مع ملاحظة أن أخطر مركبات الأفيون على الإطلاق هو مخدر الهيروين الذى يعد أخطر المخدرات وأكثر العقاقير المسببة للموت في العالم.

(جـ) الكوكايين:

يستخرج الكوكايين من نبات الكوكا وشجيراته التى تزدهر في وديان الأنديز الحارة شبه الاستوائية بقارة أمريكا والكوكايين هو أهم مادة قلوية لورق الكوكا.

والكوكايين النقى يعد واحداً من المخدرات الطبيعية المنشطة فهو منبه مركزى قوى جداً، وأثاره هى نفس أثار المنبهات المركزية التى تستحضر معملياً كالأمفيتامين والريتالين. ويؤدى إدمان الكوكايين إلى الاعتقاد بزيادة القوة العضلية بما يجعل المتعاطى يبالغ في قدراته الحقيقة ويصحب ذلك أوهام عقلية وخلل في وظائف السمع والإبصار كما أن مدمن الكوكايين يصبح خطيراً على المجتمع وتزداد لديه الميول العدوانية.

ويسبب أيضاً خلل في وظائف الهضم وحدوث فقدان للشهية فيهزل المدمن ويزداد أرقه. وبهذا يحدث للمدمن إدمان نفسى واضح ويتكون لديه دافع قوى للإستمرار في التعاطى، ويؤدى إلى أشكال خطيرة من صور الإدمان كالهلوسة والاضطرابات العقلية التى تؤدى في النهاية إلى إنهيار الحالة العقلية تماماً (الجنون).

نمط الإدمان على الكوكايين [1]:

لإدمان الكوكايين خصائص وأثار أهمها:

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨ وما بعدها.

١) حدوث إدمان نفسى واضح.
٢) عدم حدوث إدمان جسمى وبالتالي عدم حدوث أعراض الانقطاع.
٣) عدم حدوث قدرة تحمل لدى المدمن ولكنه يشعر بالحساسية نحو الأثار التى يحدثها العقار.
٤) وجود اتجاه قوى لدى المتعاطى للاستمرار وهذه الظاهرة واضحة لدى المتعودين على مضغ الكوكا أو من يتعاطون جرعات سريعة متتالية أو في حالات الحقن في الوريد، ويختلف تأثير العقار بشكل واضح تبعاً للكمية وطريقة التعاطى.
٥) ويعتبر الكوكايين من أظهر الأمثلة التي لا تسبب قدرة تحمل أو إدماناً جسمياً غير أنها تسبب إدماناً نفسياً يؤدى إلى أشكال خطيرة من صور الإدمان على المخدرات.

ثانياً: المواد المؤثرة على الحالة النفسية " العقاقير المصنعة كيمائياً "

سنلاحظ أن هذه المواد تتسم بالخطورة الشديدة وقد ينتج عن تناول البعض منها اعتماد نفسى أو نفسى وجسمى في البعض الآخر.

على أن الكثير من هذه المواد لها استخدامات طبية علاجية ولا بد أن يكون استعمالها تحت إشراف طبيب وللأسف الشديد شركات الأدوية العالمية تأتينا كل يوم بجديد من هذه الأنواع ويصعب علينا حصرها، لهذا فنصيحتنا لكم: لا تتناول أي دواء دون إشراف أو مشورة طبيب فقد تسبب تأثيرات ضارة على الجسم والنفس والعقل. وليكن واضحاً لديكم أن عصرنا الذى نعيشه هو عصر المواد المؤثرة على الحالة النفسية. وأقول هذا نظراً لسهولة

تداولها وتنوعها الكبير وسهولة إدمانها وصعوبة الإقلاع عنها. وقد تكون هذه العقاقير على شكل أقراص أو كبسولات أو مسحوقة وقد تكون سائلة.

وبعض هذه المواد والعقاقير لها تأثير منشط وبعضها الأخر له تأثير مسكن أو منوم أو مهدئ وفى النهاية فكثيراً منها له تأثير مهلوس.

وأهم النماذج المعروفة لهذه المواد والعقاقير هى:

- مجموعة الباربيتورات.
- مجموعة الأمفيتامينات.
- مجموعة عقاقير الهلوسة.

(أ) مجموعة الباربيتورات:

هناك أوجه شبه بين الإدمان على الكحوليات والإدمان على الباربيتورات، كما أنها تتشابه في درجة السمية التى تسببها وكلاهما له التأثير المنشط ولكن الأثر المسكن يبدو أكثر وضوحاً، ويحدث للمدمن اختلال في إمكان الحكم على الأشياء، ويتزايد الخلل الحركى.

ونجد أن الآثار الضارة للإدمان على الباربيتورات يرجع جزء منها إلى تناول العقار نفسه ويرجع الجزء الأخر إلى تعاطى جرعات كبيرة تحدث الأضرار النفسية مثل الاختلاج والرعشة واختلال القدرة العقلية "الاضطراب، فقدان التحكم العاطفى أو الحكم السليم ثم التسمم".

نمط الإدمان على الباربيتورات:

١) إدمان نفسى متفاوت الدرجة ولكنه واضح الوجود له علاقة بالتأثير الذى يرغب الشخص في الوصول إليه بتعاطى العقار.

٢) إدمان جسمى ملحوظ عند تجاوز الجرعة الطبية، وعند إيقاف التعاطى تحدث الأعراض التى قد تهدد حياة المدمن وخاصة إذا لم يعالج بالعلاج الطبى المناسب.

٣) تنشأ درجة متفاوتة وغير تامة من قدرة التحمل طبقاً للتأثير العلاجى للمادة المتعاطاة وهناك درجة من التحمل التبادلى بين الباربيتورات والكحوليات.

ومن أشهر هذه المواد مادة الفينوباربيتال كما أن هذه المواد غالباً ما تخلط بمواد أخرى من مجموعة الأفيونات مثلاً.

(ب) الأمفيتامينات:

يسبب تعاطى الأمفيتامينات إدماناً نفسياً خاصة إذا ما استعملت استعمالاً غير طبى ولمدد طويلة، وتعاطى الأمفيتامينات قد يؤدى إلى نشاط وقتى مما يغرى البعض باستعمالها استعمالاً غير طبى بزيادة الجرعة للفرد للوصول إلى استمرار النشاط وعند التمادى في الاستعمال يبدأ ظهور علامات عدوانية في تصرفات المتعاطى.

وآثار الأمفيتامينات تتناسب طردياً مع كمية المادة التى يتعاطاها الشخص.

ومن الآثار الفريدة للأمفيتامينات هى قدرتها على تكوين قدرة تحمل لدى المتعاطى وهى خاصية قاصرة على عدد قليل من منشطات الجهاز العصبى المركزى وقدرة التحمل هذه تزداد ببطء.

وقد يحدث للمدمن نتيجة لزيادة الجرعة هلوسة وخلل عقلى خاصة إذا كان التعاطى عن طريق الحقن في الوريد.

ويحدث كذلك إذا لم يجد المدمن الجرعة في ميعادها المعتاد شعور حاد بالانقباض النفسى والجسمى ولهذا تزيد احتمالات التجاء المدمن للانتحار. فيخدعك يا صديقى من يقول لك: إن الأمفيتامينات تزيل الإرهاق والتعب أو تزيد من قدرتك على الاستذكار أو تزيد من قدرتك الجسمية فقد أودع الله فينا طاقة لا تزيد أبداً وعلينا أن نحافظ عليها.

نمط الإدمان على الأمفيتامينات:

١) إدمان نفسى متفاوت الدرجة ولكنه واضح الوجود.

٢) عدم وجود إدمان جسمى أو وجوده بدرجة ضئيلة ولا يظهر في العادة أعراض جسمية عند الانقطاع إلا أن الانقطاع يترتب عليه انقباض نفسى وعقلى وجسمى لتوقف تعاطى المادة المنشطة.

٣) نشأة حالة من قدرة التحمل وهى حالة غير متساوية بالنسبة لجميع منشطات الجهاز العصبى المركزى ولكنها تؤدى في جميع درجاتها إلى التوتر العصبى والأرق والآثار النفسية وفى بعض الحالات تؤدى إلى الهلوسة والاختلال العقلى.

٤) ومن العقارات الشهيرة في مصر سائل الديكسا أمفيتامين المعروف باسم "ماكستون فورت" وتؤخذ عن طريق الحقن في الوريد.

٥) ما أغرب الإنسان المدمن ما هو الكيف في أن أحقن نفسى بهذه المواد الغريبة التى تؤدى بحياة المدمن وتعرضه للتلوث

والآفات والأمراض المعدية إلى جانب ما تسببه لنا من أمراض نفسية.

(جـ) عقاقير الهلوسة:

عقاقير الهلوسة تتألف من مجموعة غير متجانسة من المواد التى تخضع للرقابة الدولية أهمها

١) مادة الليسارجيد (ل- ص- د) وهى مادة نصف مخلقة من الأرجومترين وقد ظهر حديث عقار الأكستاسى(M.D.MA)
٢) بسيلوسيبين وهى مادة تستخلص من نبات عش الغراب.
٣) مادة مسيكالين وهى أقوى مواد هذه المجموعة وتوجد في نبات الصبار المسمى "لوفورا وليامزى".
٤) المادة الموجودة في بذور بعض النباتات والحشائش مثل نبات زيناكوريمبوزا ونبات أيبوميافيولاسا وهذه المادة تشبه مادة الليسارجيد.

وتعاطى عقاقير الهلوسة يؤدى إلى تنشيط بعض المراكز العصبية في المخ، كما يؤدى إلى زيادة الانفعالات المنعكسة التى تظهر على هيئة تغير المزاج مثل التخوف والانقباض كما تؤدى إلى اختلال واضطراب الحواس وحدوث هلاوس وتخريف وانحطاط الشخصية وربما لهذا السبب تسمى موسعات الوعى.

وقد يصحب التعاطى شعور بالفزع والخوف فيصبح معرضاً للخطر هو أو من يحيط به. فتعاطى عقاقير الهلوسة يؤدى إلى الإصابة بالأمراض العقلية وقد يؤدى إلى إصابة المتعاطى لنفسه أو انتحاره.

هذا وقد توقف استعمال عقاقير الهلوسة طبياً إلى أنها لا زالت متداولة بسوق الاتجار غير المشروع ويعمل على ترويجها مافيا المخدرات التى تتسم بالتنظيم الدقيق والقدرة على العمل على مستوى دولى، ويعد عقار "إل" "إس" "دى" L.S.D أشهر عقاقير الهلوسة وعقار الهلوسة يتألف من مجموعة غير متجانسة من المواد التى لا تخضع للرقابة الدولية وعبارة إل إس دى L.S.D هى اختصار للاسم الكميائى للمركب وهو (دى أثيل أميد حمض اللثارجيك) ويلى عقار (ل س د) في الشهرة عقار أل (ب- س- ب) وقد يكون العقار على هيئة مسحوق أو كبسولات أو أقراص كما قد يوجد على شكل سائل ويتم تعاطيه عن طريق الحقن. وعقب تعاطى العقار يعيش المتعاطى مدة تتراوح بين ثمان إلى عشر ساعات منفصلاً عن واقعه ويرى هلاوس وتصورات قد تقوده إلى قتل نفسه أو قتل الغير وهو تحت تأثير هذه الحالة.

ويؤدى تعاطى عقار الهلوسة إلى الإصابة بالأمراض العقلية كما يؤدى إلى الانتحار كما قدمنا وقد توقف استعمال العقار طبياً لكن لا زال كعقار متداول في سوق الاتجار غير المشروع تروجه العصابات الإجرامية على الباحثين عن الدمار والهدم لصحتهم وحياتهم.

جهود مكافحة الأدوية والعقاقيرالمسببة للإدمان في مصر

- جمهورية مصر العربية ممثلة فى أجهزة مكافحة المخدرات والعقاقير تمكنت من إحباط محاولات جلب وترويج هذه المواد فى خلال عام ٢٠٠٦ وهو أخر إحصاء صادر فى هذا الصدد[١]

النظرة المتعمقة لبعض الأرقام الإحصائية تبرز جهود جباره في مواجهة مافيا المواد المسببة للإدمان حيث أسفرت عن ضبط الأتي فى جمهورية مصر العربية من هذه المواد الخطيرة.

- فقد ضبط ٥٨,٧ كيلو هيروين بينما ضبط فى عام٢٠٠٥- ٣١,٥ كيلو هيروين بزيادة قدرها ٨٦% وهى تبرز بذل جهود مكثفة فى مواجهة عقار خطير جدا

- وضبط ٧٠ جرام كوكايين بينما ضبط فى عام٢٠٠٥ ٥٣ جرام فقط وفى الحالتين هى كميات محدودة للغاية تبرز عدم وجود مشكلة حقيقية.

---

(١) التقرير السنوى ٢٠٠٦ الصادر عن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية ص٢٨٨،ص٢٨٩،ص٢٩٠.

- وضبط ٨٢٢٣٠ من أقراص الروهابينول (الصليبه) بينما ضبط خلال عام ٢٠٠٥ عدد ٣٢٥٤٢٣ من ذات النوع بنقص قدره ٧٥% ومرجع النقص فى رأيي قلة المعروض من هذه الأقراص فى سوق الاتجار غير المشروع فى مصر الناتج عن بذل جهود مكثفة لضبطها عام٢٠٠٥ وذلك بعد أن تم تشديد العقوبات والذى رفع عقوبة الاتجار فيها إلى مستوى الجناية بما أجبر العديد من التجار عن الأحجام عن التعامل فيها خاصة الصيادلة المنحرفين خوفا من توقيع العقوبات المشددة عليهم .

- وضبط ١٠٣٠٨ قرص أكستاسى بينما ضبط عام٢٠٠٥ عدد١٠٦٨٣ بنقص قدر ٣,٥% ومع ذلك فيجب أن أدق ناقوس الخطر لزيادة الجهود المبذولة لضبط العقار (عقار النشوة) والذى زحف على مناطق اللهو والجامعات الخاصة.

- وضبط ٢,١١١سم٣ بينما ضبط عام٢٠٠٥ كمية بلغت ١,٣٩٥سم٣ بزيادة قدرها ٥١% من عقار الماكستون فورت (الديكسامفيتامين) وهو عقار بدأ انتشاره فى مصر منذ الستينات وحتى وقتنا الحاضر ويصنع محليا فى معامل سرية لا تتوفر لها أى اشتراطات صحية.

- **هذا عن القضايا المعتبرة جنايات، ولكن الشيء الأكثر خطورة رغم كونها أقل فى العقوبات فهى تستخدم**

كبدائل للمخدرات وتؤثر على النفس والعقل ومدرجة بجداول تنظيم التداول.

وقد ضبط من هذه القضايا عدد٨٢١٦ وضبط عدد٨٢٩٨ متهم بنسبة ١٩.٤% من عدد القضايا والمتهمين عام ٢٠٠٦ بما يؤكد وجهة نظرى بأنها مشكلة رمادية[1] خاصة إذا عرفنا أنه تم ضبط عدد ٨٨ صيدلية تتعامل فى هذه العقاقير كما تم ضبط عدد٦ مستشفيات مخالفة.

وهذا يوضح ضرورة مراجعة تطبيق الصيدليات والمستشفيات لقوانين مكافحة المخدرات وجداولها وذلك من خلال حملات توعية وتدريب للسيدات والسادة الصيادلة والأطباء وتعريفهم بالقواعد الحاكمة، والضوابط التى يجب الالتزام بها حال وصفها أو صرفها.

- وقبل أن نترك هذا الموضوع لابد وأن أوضح بأن هذه الإحصاءات لابد من الرجوع إليها فى كل بلد عربي أو أفريقي باعتبارها نموذج لما هو مطلوب للتعرف على مشكلة الأدوية والعقاقير المسببة للإدمان لأن هذا النموذج أمام السادة صناع القرار والباحثين وهذا يوضح شكل المشكلة وحجمها وهل تتزايد

(1) التقرير السنوى- مرجع سابق ص٢٩٨، ص٣١٥

أو تتنـاقص إلى جانـب إحـصاءات العـلاج والتأهيـل وإحـصاءات مؤسسات الأحداث والمؤسسات العقابية .

وقد أوضحت لجنة المخدرات بالأمم المتحدة فى قرارها رقم ٣/٤٩ فى دورتها الاستثنائية العشرين الآتي: (١٣-١٧ مارس ٢٠٠٦)[١].

إن ما يثير جزع اللجنة ما تسببه العقاقير الاصطناعية ولا سيما الميثيلين ديوكسى ميثامفتامين (المعروف بالأكستاسى).

والميثامفيتامين من ضرر بدنى ونفساني، وما لهما من تأثير إدماني شديد ، كما يثير جزعها انتشار تلك العقاقير على نطاق دولى واسع.

إضافة لإمكانية صنعها من الكيماويات فى أى مكان حتى فى معامل بدائية (كما فى مصر وعديد من الدول العربية والأفريقية) وهو ما يمثل تحديا لأجهزة الضبط والأجهزة الأمنية بوجه عام.

- ورأت اللجنة أن أفضل أستراتجيه لمواجهة ذلك هى حرمان صناع العقاقير السربين من الكيماويات السليفه اللازمة لصناعته الغير مشروعة.

([١])مراجع التقرير السنوى ص٢٤٤ (مرجع سابق)

- وما لم يرد ولم يقال ماذا ينتج عن غش هذه العقاقير المسببة للإدمان بمواد أخرى قد تكون سامة أو تتفاعل بشكل يسبب العديد من المشاكل البدنية والعقلية وهذا يدعو علماء الكيمياء فى بلادنا إلى إجراء مزيد من الدراسات فى هذا المجال الهام.

- والغالب الأهم منا يعرف أن أوروبا هى المصدر الرئيسى لعقار الأكستاسى (MDMA) ومصدرها الرئيسى هولندا وهو ثان أشيع المخدرات تعاطيا فى أوروبا بعد القنب. وهو أيضا أهم مصادرها الأمفيتامينات[1] والمهدئات والمطمئنات والمنومات ومسكنات الألم.

- ومعلوم أيضا أن المادة السليفة فينيل- ١- بروبانون؛ التى تستخدم فى صنع الأمفينامين تصنع سرا فى الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبولندا و ليتوانيا.

- وتصدر هذه المنتجات النهائية من العقاقير المحظورة تهرب إلى خارج أوروبا.

- ويمكن لنا القول بأن الدول المتقدمة دوائيا وكيمائيا هى الأقدر على صناعة العقاقير ومؤثرات الحالة العقلية والنفسية

---

(١)التقرير السنوى (مرجع سابق ص٢١٤)

لتوافر الأجهزة المتطورة والخبراء وتتركز الجريمة المنظمة ومافيا العقاقير فى بعض دولها ودول أمريكا الشمالية والهند وأستراليا.

- مع الأخذ فى الاعتبار أن مافيا المخدرات والعقاقير المتواجدة فى آسيا قد نشطت وتوحشت هى أيضا .

أهم توصيات المؤتمر العربي العشرين لرؤساء أجهزة مكافحة المخدرات والذى عقد فى تونس خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٠٦م[١].

وكان من بين أهم توصياته دعوة الدول الأعضاء إلى تشديد الرقابة على السلائف والمواد الكيميائية التى تستخدم فى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، وتبادل المعلومات بشأنها لمنع تسريبها إلى قنوات الاتجار غير المشروع.

ولهذا أرى أن دولنا العربية ممثلة فى مديرى إدارات مكافحة المخدرات بها تنبهت وبوضوح شديد إلى خطورة تداول السلائف والكيمائيات والمذيبات المستخدمة فى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وبينت أيضا أهمية تبادل المعلومات بشأن تداولها وذلك حرصا على منع تداولها بشكل غير مشروع وهذه التوصية ذات قيمة عربية ومن خلال جامعة الدول العربية بل ودوليا نظرا لأنها ترتبط بتفعيل الاتفاقية الدولية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع الصادرة ١٩٨٨ والتي أبرزت إلى الوجود أهمية التحكم فى السلائف والكيمائيات اللازمة لصنع المخدرات والعقاقير الغير مشروعه.

كما أشار التقرير السنوي إلى إمكانية شراء العقاقير من الأسواق الغير خاضعة للتنظيم الرقابي فى معظم الدول الأفريقية حيث تباع تشكيلة كبيرة من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية المشروعة

---

(١)التقرير السنوى للإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية ٢٠٠٦ ص١٥٨، ص١٥٩.

دون وصفه طبيه فى الصيدليات المرخصة، وفى الأسواق. بل ويمكن الحصول عليها من على قارعة الطريق[1].

وذلك بعد تسريبها من القنوات المشروعة إلى السوق الغير مشروعة، وتشمل تلك المواد المهدئات، المشروبات التى تحوى كل من الكودايين والفينوباربينال وفى أفريقيا الشمالية زاد شيوع تعاطى البنزوديازينيات والدياريبام والكولنالزيبام (ريفونزيل) وذلك لتوافر هذه المستحضرات الطبية بسعر رخيص.

وأكثر من ذلك إبلاغ عدة بلدان فى أفريقيا الغربية والوسطى بتهريب منتجات طبيه مزورة إلى داخل أراضيها وفى الجنوب الأفريقي تنتشر مسكنات الألم والبنزوديازبينياد .

كما تلاحظ صنع المنشطات الأمفيتامينية كاليثافيتامين والأكستاسى والكاثينون.

بل وتزايد المختبرات السرية التى تصنع الكاثينون كما لا يزال تعاطى المياكوالون (ماندركس) مستمرا دون انخفاض فى جنوب أفريقيا.

كما يزداد لجوء المتجرين إلى استخدام البلدان الأفريقية لتسريب السلائف الكيميائية كالأرفيدرين، برمنجنات البوتاسيوم، أنهيدريد الخل[2].

كما تعانى بعض البلاد فى أفريقيا الشرقية من القات الغير مدرج. **بينما تعانى قارة آسيا** من المؤثرات العقلية والمنشطات الأمفيتامينيه

---

(١) التقرير السنوى ٢٠٠٦ ص١٧٥ ،ص١٧٦(مرجع سابق.

(٢)التقرير السنوى ٢٠٠٦ ص٢٠٢ (مرجع سابق)

كالصين وأندونيسيا، ماليزيا وفيتنام، وتايلاند، كمبوديا، اليابان. أضافه إلى الاكستاسى (MDMA) والمخدرات التقليدية ومشتقاتها تزايدت بشكل متزايد. إضافه إلى وجود المثياكوالون بشكل غير مشروع بالهند رغما عن عدم تعاطيه بها بل يهرب إلى بلاد أخرى نحن منها كعرب وأفارقه.

مصادر الخطر في صناعة مواد الإدمان، وعقاقير الهلوسة، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية

١- ظهور مؤشرات على وجود تعاون بين مافيا الدواء وبعض أجهزة المخابرات العالمية.

٢- وجود تعاون غير ظاهر بين بعض الصيادلة المنحرفين ومافيا الدواء المحلية والعالمية، خاصة هؤلاء معروف عنهم الاتجار غير المشروع في هذه المواد.

٣- وجود سماسرة محليين من غير العاملين في مجال الأدوية ممن يروجون لهذه المواد المسببة للإدمان، ويعملون في سوق الاتجار غير المشروع مباشرة، ولهم اتصالات دولية، خاصة الأدوية المستخدمة كبدائل للمخدرات الخطرة كالأفيون والهيروين، والتي تصلح لمعالجة الآثار الانقطاعية لهذه المخدرات.

وأكد بعض هذه المؤشرات ضبط موظف بشركة دواء مقرها ألمانيا الاتحادية (قبل الوحدة) بعد تحريات مكثفة بشأنه أكدت تورطه في مساعدات مقدمة لبعض البلدان النامية لصنع الغاز السام، والغريب اكتشاف تورطه أيضًا في قضية إنتاج غير مشروع لأحد مشتقات الأمفيتامين بهدف تصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مشروع[1]، وأوقف وحوكم.

---

(١) أ. باير، هـ- غودس، مقال تطور المراقبة الدولية للمخدرات، ١٩٤٥ - ١٩٩٥، ص١٥.
نشرة المخدرات، المجلد الحادي والخمسون، العددان ١، ٢، ١٩٩٩.

وهذا يبرز طبيعة الانحراف المزدوج والذي يربط بين الاتجار في الأسلحة الكيميائية، والاتجار غير المشروع في الأمفيتامين ومشتقاته، والذي لا يعد ظاهرة جديدة.

الشيء الأكثر أهمية ملاحظة تسرب المافيا إلى عالم الصناعة المشروعة للدواء والأسلحة الكيميائية، وتحويلها بمعرفتها إلى عالم الجريمة المنظمة، ومن ثم المدمنين، واستخدامها بالتالي في أعمال غير مشروعة تحركها المافيا.

بقى أن نقرر أن النجاح في التحريات التي أسفرت عن ضبط هذا الموظف المنحرف راجع إلى كفاءة أجهزة مكافحة المخدرات والعقاقير بالولايات المتحدة الأمريكية.

التعريف بالشركات الدولية النشاط متعددة الجنسية:

صاحب الثورة العلمية والتقنية التالية للثورة الصناعية بإنجلترا بروز ما يعرف بالاحتكارات العملاقة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتد إلى الدول الرأسمالية القيادية في عالمنا المعاصر، ثم تلا ذلك ظهور الشركات الدولية النشاط متعددة الجنسيات عابرة القارات، وتعاصر مع ظهورها ابتكار العديد من الأساليب الاقتصادية والقانونية والتنظيمية التي هيأت لهذه الدول تخطي الحدود الجغرافية لدول العالم، خاصة دول آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، لتضمن احتكار هذه الشركات الدولية للمواد الخام عالميًا.

وربما لهذا السبب يمكن القول بأن هذه الشركات الدولية هي الصورة الحديثة للاستعمار، والذي هيأ للدول المتقدمة السيطرة على دول العالم النامي بشكل كامل، وجنت الدول

الرأسمالية من خلال هذه الشركات آلاف المليارات من الدولارات، وتحقيق نفوذ بالغ القوة في هذه الدولية النامية.

صناعة الدواء يتحكم فيها الشركات دولية النشاط:

ونحن نتناول موضوع الدواء يجب أن يكون واضحًا أننا وحال تناولنا لشركات الدواء العالمية نقصد منها تلك التي تصنع العقاقير والأدوية التي يمكن أن تسبب الإدمان، أو تكون من بين صناع مؤثرات الحالة النفسية أو العقلية التي يساء استخدامها أو يدمن عليها.

وواقع الأمر أن هذه الشركات التي تجاوزت في قوتها، وميزانياتها بعض الدول تكاد تكون نوع من الاستعمار الجديد الذي يفرض أساليبه ويستخدم الدواء كأحد هذه الأساليب.

بينما الشركات ذات السمعة السيئة، أو ذات النوايا السيئة، أو تلك التي تحوي بينها منحرفين تقدم للعالم النامي الأدوية التي تسبب الإدمان من بين الأدوية التي تعد من مؤثرات الحالة النفسية والعقلية، وهي في نظري أشد فتكًا من أي سلاح.

ويجب أن يكون واضحًا في ذهن القارئ أننا ونحن نتناول هذه الشركات الدولية المتعددة الجنسيات فإننا نتناول قوة فاعلة على الساحة الدولية.

ذلك أن الشركات الدولية تبيع أدويتها لأكثر من ثمانين دولة من دول العالم بل وتبيع خط إنتاجها بالكامل لهذه الدول بينما تضع سلعها الوسيطة فى سبع دول فقط هى الولايات المتحدة- المكسيك- بريطانيا- فرنسا- أستراليا- اليابان.

وتنفذ البحوث الدوائية فى أربع دول فقط هى: أمريكا- بريطانيا- فرنسا- اليابان[1].

وهو ما يعنى تحكم هذه الدول فى البحوث الدوائية كما تتحكم فى استخدام نتائجها.

وأعتقد أيضا فى أن هذه الدول تتحكم تماما فى البحوث المرتبطة بالأدوية المؤثرة على الحالة النفسية والعقلية خاصة فرنسا المتمركز بها بحوث الأدوية المرتبطة بمؤثرات الحالة العقلية والنفسية.

وأنا هنا لست بصدد إنكار أو تأكيد بقدر اهتمامي بإبراز قوة ومكانة هذه الشركات الدولية.

وربما لهذا السبب يقرر جوزيف كاميللري "أن تزايد قوة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات دفع بميزان القوة في العالم إلى التحرك على نحو ثابت لمصلحة هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجيًا عن سلطاتها في ممارسة الحكم[2].

ولقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية خلال السنوات الماضية ومنذ عام ١٩٤٥ وحتى وقتنا الحاضر أن تتحول إلى قوة اقتصادية ولازالت تواصل هذا التقدم، بل ووصلت إلى آفاق لا زلنا لا نعرف عنها شيئًا.

وهذا التقدم جعل الدول المصنعة للدواء المتطور تبتز في الغالب الدول النامية الطالبة لهذا الدواء المتقدم الغالي، بعد أن تحولت

---

(١) بيتر دراكر الإدارة المهام- المسئوليات- التطبيقات ج٣ ص١٨٠.

(٢) عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، ص٣١، الكويت، مجلة عالم المعرفة.

الدول النامية، ونحن كعرب وأفارقة من بينها إلى أكبر مستهلك للدواء المصنع في الشركات الدولية المتعددة الجنسية.

وهذا يدعو الدول النامية إلى إعادة النظر في وضعها الحالي في صناعة الدواء، وما هو مطلوب في المستقبل من تقدم طبي ودوائي يوفر احتياجاتها من الدواء وما يرتبط به من صناعات كيميائية وصناعات أخرى.

صناعة الأدوية تشمل صناعة قواتل، ومسكنات الألم:

إذا كان صميم هذا العمل العلمي هو دراسة المواد المسببة للإدمان خاصة العقاقير ذات التأثير النفسي والعقلي التي تستخدم كبدائل للمخدرات تكون صناعة تخفيف الألم جزء من هذه الدراسة، نظرًا لاستخدامها بشكل واسع المجال في عالم الدواء. فهناك صناعات تركز في صناعة قاتلات ومسكنات الألم، التي تحتوي على مواد مسببة للإدمان يتسرب الكثير منها إلى سوق الاتجار غير المشروع بأساليب متعددة وبطريقة تثير الكثير من التساؤلات بأكثر مما تجيب.

والملفت للنظر أن بعض شركات الدواء العالمية المنحرفة، وبعض شركات الدواء المحلية المنحرفة تعمل على الترويج لهذه المواد المسببة للإدمان، أو تتغافل عن توزيع هذه المواد المسببة للإدمان بما لا يتناسب مع الحاجات المرضية والعصبية في المجتمع المتداولة به.

وهذه الشركات في رأيي تجاوزت مجرد كونها شركات كبرى تمارس نشاطًا اقتصاديًا فحسب، إنما هي شركات عملاقة بلغت أحجامًا خيالية، ويمكن النظر إليها باعتبارها كيانات أكبر من الدول من حيث إمكاناتها، ونشاطها الذي

يمتد إلى العالم أجمع، مع الأخذ في الاعتبار ارتباطها الوثيق بالنظام الرأسمالي العالمي، حيث تعمل على تدعيم ذلك النظام بشتى الوسائل.

ومن العجيب أن شعار الصيدلة يجمع بين السم والترياق، وهي حقيقة في الغالب الأعم من الأدوية المصنعة كيميائيًا، فغالبيتنا يعرف أن الكثير من الأدوية الفعالة في علاج الأمراض لها آثار جانبية خطيرة على أجهزة الجسم وأعضاءه. ونفس الوضع تقريبًا في كافة المؤثرات النفسية والعقلية التي تعالج الكثير من الأمراض.

لكن المشكلة أن الكثير منها لها تأثيرات نفسية وعقلية بالغة السوء، إضافة إلى إمكانية تحولها إلى عقار يسبب الإدمان، وهي قصة سنحاول إبرازها للقارئ العزيز.

بعض الشركات دولية النشاط متعددة الجنسيات لها دور مشبوه في بلادنا:

يمكن القول بملء الفم أن بعض هذه الشركات العاملة في المجالات الكيميائية والدوائية لها دور مشبوه في عالمنا العربي والأفريقي من خلال قيامها بالمساهمة في نشر وتوزيع المواد الدوائية المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية كمسكنات الألم وقواتله، المنشطات، المنومات، المهدئات، والمطمئنات الصغرى والكبرى، ومفقدات الشهية، كما تسعى من خلال الدعاية الجذابة إلى نشرها بحثًا عن زيادة نسب توزيعها وبهدف الربح، دون حاجة دوائية فعلية لها. بل وتسعى بعض هذه الشركات إلى تسريبها إلى سوق الاتجار غير المشروع.

إضافة لنشر أفكار خاطئة لدى بعض الأطباء بالفوائد العلاجية لمثل هذه الأدوية دون إبراز مخاطر سوء استعمالها، والتحول إلى إدمانها. وتدفع هؤلاء الأطباء دفعًا لكتابة الروشتات لأدوية هذه الشركات المسببة للإدمان باعتبارها العلاج النافع لمرضاهم.

وهذا يدعونني إلى مطالبة النقابات الطبية والصيدلية والعلمية في بلادنا إلى المسارعة بفحص هذه المواد المسببة للإدمان بحثيًا وعلميًا، والتعرف على البدائل الآمنة ويفضل أن تكون صناعة مصرية خامة وعقار.

وتعريف السادة الأطباء والصيادلة بمخاطرها ومن ثم توخي الحذر في وصفها، ووصف الأدوية الآمنة وبدائلها الآمنة علاجيًا مع عدم الالتفات إلى ما ينقله لهم المندوب العلمي لهذه الشركات دون

دراسة كافية للعقار وآثاره، حيث يغلب تدريب هؤلاء المندوبين المسوقين للدواء دون علم حقيقي بالآثار الإدمانية للعقار.

وأعتقد في ضرورة الاحتكام لمراكز البحوث والمراكز العلمية المحلية والعالمية المحايدة في هذا الصدد.

كما أرى ضرورة التوقف والتأمل فيما تستهدفه شركات الدواء العالمية من بيع منتجاتها الدوائية خاصة تلك المسببة للإدمان. وأعتقد جازمًا أن :

١- بعض هذه الشركات تسعى إلى الربح وبأي وسيلة، وأهم عملائها يتركز في الدول النامية، أو تلك الساعية إلى النمو ونحن كعرب وأفارقة منها. وهذا يتطلب قيامنا بإنشاء و تدعيم صناعة الدواء في بلادنا بهدف كسر احتكارهم لسوق الدواء في البلدان النامية.

٢- يدعم الهدف المادي وهو الربح لتلك الشركات انعدام القيم الدينية وسيادة القيم العلمانية، والغالب الأعم منهم هم أول من طالبوا ونفذوا المبدأ القائل بانفصال السياسة عن الدين و الأخلاق.

وهذا يبرز أهمية تنبيه القادة في عالمنا النامي إلى أن تفشي هذه الأدوية المسببة للإدمان حولت الكثير من شبابنا إلى الاعتماد على هذه الأدوية المسببة للإدمان بما لها من آثار خطيرة على هؤلاء الشباب (صحية، أمنية، اجتماعية، اقتصادية، أخلاقية) بما يتنافى مع ما توارثناه من قيم دينية وأخلاقية إسلامية ومسيحية ويهودية ترفض الإدمان وتحرمه بصرامة.

وكم شاهدنا حوادث عنف، وحوادث دامية لا يمكن تفسير حدوثها إلا في ظل تفسير واحد هو أن مرتكبوا هذه الحوادث مدمنون على تلك المواد المسببة للإدمان.

والشيء المفترض أن بعض هذه الشركات الدولية لا تراعي قيمنا الأخلاقية والدينية، وتقدم تلك الأدوية المسببة للإدمان، والتي أسهمت في تفاقم الإدمان في بلادنا، وتفاقم المشكلة في البلدان النامية قدم أرباحًا متزايدة لهذه الشركات، وذلك بالنظر لزيادة الطلب على هذه المنتجات الدوائية المسببة للإدمان.

ويجب أن أبرز وبوضوح شديد أنني حينما أتناول المواد المسببة للإدمان لا يشغلني الأسماء التجارية لهذه المواد، وإنما لابد وأن نعرف تمامًا أننا نحدد هذه المواد بتأثيراتها النفسية أو العقلية، المنشطة، المسكنة، مطمئنة (تأثيرها على الجهاز العصبي المركزي، النفسي) أي ما يترتب على استخدامها والذي يقود إلى الإدمان، فيجب أن نتجاوز المسميات التجارية، أو الدعاية التي تصاحب ترويجها بالسوق المشروعة، ومن أهم هذه الأدوية بعض أدوية الصرع، أدوية التخسيس، أدوية الصداع، مسكنات الألم، المنشطات، المطمئنات، عقاقير الهلوسة.

ذلك أن هذه الأسماء التجارية قد تكون خادعة، علمًا بأنها تتغير باستمرار خاصة إذا أدرجت في جداول المواد المعتبرة مخدرة التي تمنع تداولها في سوق الدواء المشروعة.

وليكن واضحًا في ذهن القارئ العزيز أن هذه الشركات المشبوهة التي لا تشغلها القيم أو الأخلاق تقوم من آن لآخر بتغيير هذه الأسماء التجارية بعد أن تقوم بتحوير التركيبة الكيميائية لها، مع الإبقاء على ذات التأثير المسبب للإدمان.

وبهذا الأسلوب يخرج المنتج الجديد من إطار الجداول الملحقة بقانون مكافحة المخدرات التي تبين المواد المحظور استعمالها. ومن ثم ينخدع بها المجتمع الذي يتم تداولها فيه، خاصة إذا صاحبت نزول هذا العقار دعاية جذابة تبرز مزاياه علميًا أو المدعى أنها علمية، وتغفل تمامًا آثاره الإدمانية كمؤثر على النفس أو العقل، ثم تكتشف آثار هذا العقار المرتبطة بالإدمان بعد فترة طويلة ليقوم المجتمع بإدراجه ضمن جداول المواد المعتبرة مخدرة.

وهذا يؤكد على خطورة تعاطي وإدمان هذه العقاقير التي يتسم مدمنها (المعتمد عليها) بعدة صفات أهمها الآتي[1]:

- يكون لديه دافعًا بسيطًا يسيطر عليه كليًا، ويجعله يعاني من وجود حالة من فقدان الوعي (مسطول) بصفة متكررة.
- يكون هذا الدافع جزء من حاجاته الفطرية، أو حتى المكتسبة بالتجربة المتكررة.
- يكون هذا الدافع آليًا، ويفرض نفسه على المدمن رغمًا عنه.
- يصبح هذا الدافع جزءًا من خبرات المدمن وتجربته فلا يمكن بشكل تجاوزه أو نسيانه.

فإذا كان هذا هو حال المدمن فما هو حال مجتمع تفشى فيه إدمان العقاقير الذي تحرص على نشره جهات إجرامية عديدة تبدأ ببعض الشركات المنتجة للعقاقير التي تشكل قوة إنتاجية واقتصادية ضخمة خاصة الشركات المنحرفة.

---

(١) الأستاذ/ إبراهيم نافع، كارثة الإدمان، ص٤٢، مؤسسة الأهرام.

والمعروف لخبراء مكافحة المخدرات والعقاقير أن هناك نسبة ليست بالقليلة تتسرب إما بجهل أو بسوء نية لسوق الاتجار غير المشروع؛ بهدف جلب أرباح أكثر من تداول هذه المواد بذلك السوق غير المشروعة، إلى جانب ما يتم تداوله بسوق الدواء نفسه بشكل مشروع.

وهنا مكمن الخطورة الحقيقية، ذلك أن الدواء صنع ليستعمله المريض بحثًا عن علاج يوصله للشفاء، لا لكي يستعمله بحثًا عن المزاج وتغييب الوعي، سواء كان يستخدمه لهذا السبب أو كبديل لمخدر.

كل هذه العقاقير يضاف إليها عقاقير الهلوسة التي تصنع بشكل سري من خلال مافيا المخدرات لتوزع على المدمنين مباشرة، الأمفيتامينات المصنعة في معامل غير مشروعة، وغيرها من العقاقير التي تصنعها المافيا وتوزعها على مدمني عالم الثالث.

وأخيرًا ما تم غشه من عقاقير وتوزع بشكل غير مراقب، ولا يعرف أي منا مخاطرها الحقيقية التي تنتج عن تناولها، خاصة أن غالبيتها غير مسجلة دوائيًا (مرض- اختلال عقلي ونفسي- وفاة).

ضرورة التعامل بحذر مع الشركات دولية النشاط:

نحن نتعامل مع الشركات دولية النشاط متعددة الجنسيات عابرة القارات بشكل يومي دون معرفة كافية بقوتها ومكانتها في عالمنا المعاصر. وهذا يدعوني إلى تقديم لمحة ضرورية تستهدف التعريف بها.

حيث يعرّفها أحد الخبراء(١) "بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى عدة دول وتسوق نسبة هامة من إنتاجها الكبير والمتنوع، سواء كان سلعي أو خدمي خارج دولة الوطن، ويتم ذلك في إطار استراتيجية موحدة تتميز باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، وتدار مركزيًا من دول الداك حيث موطنها الأم (الولايات المتحدة الأمريكية ـ إنجلترا ـ فرنسا ـ اليابان ـ ألمانيا الموحدة حاليًا ـ كندا، وهي الدول الأكثر أهمية في هذه المجموعة).

ويمكن لي استخلاص الآتي من ذلك التعريف:

إذا كانت للشركات الدولية النشاط وحدات إنتاجية تنتشر على مستوى العالم فهذا لا يمنع وجود مركز يسيطر عليها في إطار استراتيجية تحددها دول الداك وهي الدول التي تقود عالمنا المعاصر في وقتنا هذا، بل وتحارب سويًا للحفاظ على هذه السيطرة والمكانة الاقتصادية التي تظهر وبوضوح في تحكم هذه الشركات في أسعار المنتجات، والذي دفع الدول عدم المنحازة للمطالبة بوضع حد للأساليب الاحتكارية التي تمارسها هذه الشركات التي اقتسمت الأسواق ومن ثم تتحكم في الأسعار(٢).

والغريب أن هذه الشركات تسيطر على صادرات الدول النامية من التبغ والقنب، وبلغت هذه النسبة ٩٠٪ عام ١٩٨٠ (القنب أحد المواد المخدرة ويصنع منه الحشيش والماريجوانا).

والأكثر غرابة أنها تتحكم تمامًا في قطاع الكيمياء الذي يقع معظمه تحت سيطرة شركات دولية النشاط أهمها شركات

---

(١) د. محمد إبراهيم عبدالرحمن، الشركات دولية النشاط ص٢٦، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد٣٣، نوفمبر ١٩٩٠.

(٢) د. محمد إبراهيم عبدالرحمن، مرجع سابق، ص٣٩.

ديبورن ـ هوكست، رونيه باعتبارها أهم شركات الدواء أيضًا، وبالتالي تسيطر تمامًا على صناعة الأدوية بل وأسواقها المشروعة. ويضاف إلى ذلك سيطرتها على الغالب الأعم من الموارد الطبيعية للدول النامية.

وأعتقد أن هذه الشركات تتحكم تمامًا في صناعة وتجارة السلائف الكيميائية والمذيبات اللازمة لصنع المخدرات والمواد المسببة للإدمان بوجه عام، كل هذا الذي قدمنا يدعو للتساؤل من الأكثر استفادة من تفشي المخدرات والعقاقير: المزارعون أم صناع الدواء، ومنتجو المواد الكيميائية المحترفون.

وليكن واضحًا أن أسلوب النهب الاستعماري للدول النامية قد تغير من أسلوب النهب المباشر إلى أسلوب النهب من خلال هذه الشركات التي تتمتع بحماية الدول الأم التي تمدها بكافة أشكال المساعدات التي تصل إلى المساندة العسكرية كما هو حادث.

فهذه الشركات هي الشكل الاستعماري الجديد الذي ابتدع عدد من الوسائل التنظيمية والاقتصادية يستخدمها رأس المال الاحتكاري العالمي لإبقاء البلاد التي تحررت من السيطرة الاستعمارية داخل إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي بما تملكه من موارد طبيعية، وأيدي عاملة رخيصة تناسب هذه الاحتكارات(١)، بما يضمن استمرار استغلال العديد من الدول الأفريقية والآسيوية، إضافة لدول أمريكا اللاتينية ليحقق لهذه الاحتكارات أرباح خيالية مضمونة على المدى الطويل

---

(١) د. محمد إبراهيم عبدالرحمن، مرجع سابق، ص٦٥.

ارتباط تجارة المخدرات والعقاقير، بكل من السلائف والمذيبات

الواقع يؤكد أنه لا يمكننا النظر إلى مشكلة المخدرات بمعزل عن العقاقير المؤثرة على الحالة النفسية والعقلية، أو المعامل غير المشروعة التي تصنعها، ولا يمكن أيضًا فصلها عن المشاكل المرتبطة بالسلائف الكيميائية أو المذيبات، بل وعن الصناعات الكيميائية ذاتها.

وهذا كله أدعى لتناول هذه المشاكل بشكل أكثر عمقًا عن ذي قبل. فالعصابات المنظمة التي تتعامل في كل من السلائف والمذيبات ترتبط بشكل أو بآخر بشركات رأسمالية عالمية متخصصة في الصناعات الكيميائية حرصًا على إمدادها بحاجاتها من الخلّ منزوع المياه اللازم لصناعة الهيروين، (D.A.M).

ونفس الوضع في صناعة الكوكايين، أو أي صناعة لمواد مسببة للإدمان فلا غناء عن الصناعات الكيماوية، ومن ثم لا غناء عن المواد اللازمة لصنع المخدرات، العقاقير من مؤثرات الحالة النفسية والعقلية كالسلائف والمذيبات، والتي تضعها الشركات العاملة في المجال الكيميائي.

والملاحظ أن العصابات المنظمة تسعى لاكتشاف المنحرفين من بين العاملين بصناعة الدواء العالمية والمحلية لاستخدامهم في إمدادها بالعقاقير المؤثرة على النفسية والعقلية، ونفس الوضع بالنسبة لبعض المنحرفين من الصيادلة، بل ومن بين بعض الأطباء المنحرفين، وهؤلاء المنحرفين من ذوي الياقات البيضاء لهم دور

رئيسي في تنشيط سوق الاتجار غير المشروع لهذه المواد الخطرة المسببة للإدمان، والتي تتسرب من خلال السوق المشروعة للدواء فيحرم منها طالبها المريض الذي هو في حاجة إليها، ويفوز بها المدمن الذي يبحث عن بديل للمخدر غير المتوافر.

ولا غرابة في ذلك لأن سوق الدواء مليئة بمواد تستخدم كأدوية لمعالجة الكثير من الأمراض خاصة النفسية والعقلية بل وأدوية السعال التي يستخدم المتسرب منها كبديل للأفيون والهيروين ليوفر للمدمن نفس التأثير، وبسعر أقل.

والأمثلة كثيرة ومتعددة، فالدواء المعروف باسم كوديلار، توسيفان يستخدمان كبدائل لكل من مخدر الأفيون، الهيروين بجرعات أكبر نسبيًا لأنهما يوفران نفس التأثير.

إلى جانب عقاقير أخرى كعقار الباركينول المعروف في سوق الاتجار غير المشروع باسم الصراصير، عقار الصليبة (الهيبنوسيدون) (روهابينول) الذي أدرج بجداول المخدرات مؤخرًا في مصر بحيث أصبحت حيازته أو إحرازه بمثابة الجناية الكبرى.

وأسهم هذا الإدراج في انخفاض الكميات المتداولة في سوق الاتجار غير المشروع إلى الحد الأدنى، وهو نجاح للمشرع المصري في التصدي لظاهرة استمرت سنوات طوال ولا مانع من تقرير حقيقة لمستها بوضوح إبان عملي كضابط مكافحة مخدرات. حيث لاحظت وجود علاقة واضحة بين توافر المخدرات غير المشروعة كالأفيون والهيروين، وقلة استهلاك الأدوية المسببة للإدمان (البدائل) بينما يزيد حال عدم توافر الأفيون والهيروين الطلب على الأدوية المستخدمة كبدائل خاصة أدوية السعال التي

تحوي مخدر الكودايين أو غيرها من المهدئات، والمسكنات، المطمئنات الصغرى والكبرى.

وهذا الطلب على هذه العقاقير (الأدوية) يظهر بوضوح شديد خاصة في الدول التي لا توجه اهتمامًا كافيًا لجهود الوقاية من المخدرات ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية.

وواقع الأمر يبين خطورة السلائف الكيميائية والمذيبات كمشكلة مكملة لمشكلة المواد الكيميائية، وهو ما دفع الخبراء في هيئة الأمم المتحدة إلى إدراجها ضمن المواد الخاضعة للرقابة الدولية في الاتفاقية الدولية الجديد لمكافحة المخدرات والعقاقير الصادر في نهاية عام ١٩٨٨م.

مافيا المواد المسببة للإدمان مؤثرات الحالة النفسية والعقلية:

واقع الأمر أننا نحيا في ذلك العصر الذي يمكن تسميته بعصر المخدرات التصنيعية (مصنعة، نصف مصنعة) وذلك لكثرة ما هو متداول منها في سوق الاتجار غير المشروع للمواد المعتبرة مخدرة.

وقد عانت البشرية اعتبارًا من النصف الثاني من القرن العشرين من هذه العقاقير الخطرة، وذلك بعد أن أفرز القرن العشرون تطورًا كبيرًا في الصناعات الدوائية والكيميائية وصل بها إلى آفاق غير مسبوقة، ولازال التطور والتقدم مستمرًا وبسرعة أكبر. مما يبشر بتطورات متجددة في الصناعات الدوائية التي أفاد منها البشر، وأضرت صحيًا ونفسيًا عدد آخر لا يستهان به من البشر.

بل وللأسف الشديد ساهمت أيضًا هذه الصناعات الدوائية في زيادة أعداد وكميات العقاقير المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية، وأضيف إليها عقاقير الهلوسة. وساهم علماء الكيمياء المنحرفون في ظهور عقاقير بالغة الخطورة.

وهذه الزيادة الكبيرة في العقاقير المسببة للإدمان بلغت آفاقًا غاية في الخطورة إلى الدرجة التي دفعت بأحد الخبراء في مجال الصيدلة إلى القول بأن هذه المواد قد يصل عددها إلى حوالي ٣٠.٠٠٠ ثلاثون ألف مستحضر دوائي تحتوي على مواد مسببة للاعتماد النفسي أو الجسماني، أو الاثنين معًا[1].وهو عدد ضخم لا يُستهان به، ولا زالت الابتكارات والاختراعات الدوائية والكيميائية تتوالى وبشكل دائم.

ففي مجال مصنعات الأفيون تبرز صناعة الهيروين والمورفين والكودايين، والغريب أن الغالب الأعم من هذه المواد القاتلة للألم لها استخدامات طبية ودوائية، ويلزم لصناعتها بالمعامل المشروعة وغير المشروعة توافر السلائف والمذيبات كالخلّ منزوع المياه.

وتختلف نسب قاعدة المورفين بكل منها، وهو ما يحدد درجة خطورتها على الصحة من حيث سرعة الإدمان أو سوء الاستعمال.

وهناك أيضًا الكثير من المواد الدوائية التي يساء استعمالها ويوصل سوء الاستعمال هذا إلى الإدمان. وهي متنوعة ومقسمة وفقًا لما أوضحناه سلفًا إلى مجموعات كالمنومات، مسكنات الألم، المنشطات، المطمئنات الكبرى والصغرى، المواد التي تعالج الصرع

(١) الخبير الذي أقصده هو الصيدلي علي ماهر خبير المخدرات وعضو نقابة الصيادلة، ورئيس اللجنة العلمية بنقابة الصيادلة فرع الإسكندرية رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

كالباركينول المعروف في سوق الاتجار غير المشروع باسم الصراصير، وتتوفر هذه المواد في الصيدليات، ولكن هناك تنظيم لتداولها.

وأخيرًا هناك المواد المحظورة تمامًا والمجرمة في قوانين مكافحة المخدرات كعقاقير الهلوسة والمدرجة بالجداول الملحقة بقوانين مكافحة المخدرات كعقار (L.S.D) (P.C.P) وتصنع وتباع في شكل سري، حيث يوفرها مافيا العقاقير في سوق الاتجار غير المشروع في شكل أقراص وكبسولات، ومساحيق، وسوائل والشكل الغالب هي الطوابع التي تمتص عن طريق الجلد وتظهر في الجامعات الأجنبية الموجود بعضها في بلادنا.

وتستغل مافيا العقاقير الشباب المنحرف في ترويجها بعد نشر دعاية كاذبة وبشكل مكثف، ومن خلال السينما ومواقع النت التي تقدم ما يشبه الخرافات عنها لتنشرها في الدول النامية بعد تغليفها في أشكال أنيقة وجذابة[1]، مع إغفال مخاطر تعاطيها وإدمانها والتي ترتبط بالهلاوس السمعية والبصرية.

ونفس الوضع في العديد من المستحضرات الدوائية التي تؤثر على النفس والعقل، حيث تروج بدعاية مضللة خاصة من المندوبين العلميين لبعض شركات الدواء الدولية.

وتغفل مراكز البحوث نشر الحقائق عنها المنحرفة مكثف وبشكل ولاتبرز مخاطر سوء استخدامها التي تهدد مسيئي استعمالها من صحتهم، بل وفي بعض الحالات حياتهم ذاتها، مع تدمير الأخذ في الاعتبار أننا نعيش ذلك العصر الذي أصبح تناول

(١) د. عادل الدمرداش، الإدمان مظاهره وعلاجه، عالم المعرفة، أغسطس ١٩٨٢، العدد رقم ٥٦، الكويت، ص٣٤.

العقاقير بمثابة نمط حياة تقريبًا، فهناك قرص مهدئ، قرص منوم، قرص منشط أو منبه، بفضل بعض شركات الدواء المشبوهة العالمية والمحلية المنحرفه التي تتنافس سعيًا منها إلى الربح دون النظر لما ينتج عن إساءة استعمالها من مخاطر باعتبارها جميعًا مواد مسببة للإدمان بما يرتبط من الاعتماد عليه، وزيادة الجرعة بشكل ثابت، ومن ثم إمكانية تحول عدد من هؤلاء المدمنين إلى ارتكاب العديد من الجرائم تحت تأثير هذه المواد سواء كانت مهدئه أو منشطة أو في حالة غيابها مع ما يعانيه مدمنها من آثار انقطاعية .

وبعض هذه الأدوية تأثيراتها تفوق مخاطر مواد الإدمان الطبيعية لكونها أكثر حدة، بل يقود بعضها إلى الانتحار.

وقد أكد بعض ما ذكرته أحد الكتاب المرموقين نقلاً عن الدكتور نبيه بسطا - وهو أحد العاملين في صناعة الدواء قبل التأميم - أنه تابع الدكتورة هيلين أستاذة الطب النفسي الإنجليزية، التي قررت وبوضوح أن شركات الأدوية العالمية تصدر إلى الدول النامية أو الساعية إلى النمو حبوبًا ملونة على أنها أدوية علاجية، وهي عقاقير وأدوية يدمن عليها الناس إلى الدرجة التي حولت هذه الشركات شباب العالم الثالث إلى شباب نائم مسطول عنيف[1].

بل واعترفت في التليفزيون بأن المافيا العالمية للدواء سوف تشتري كل كتبها من السوق حتى لا يقرأها أحد.

---

(١) وجدي رياض، صناعة الدواء والمافيا العالمية، كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب السادس، أغسطس، ١٩٨٨، ص٢٥٥، ٢٥٦.

وأشارت إلى أن هذه المافيا تسيطر على الدواء في العالم حيث ترشد وتخطط، إضافة لاحتفاظها بملفات كاملة عن رجالات الدواء في العالم، ملفات كاملة لكبار الأطباء في التخصصات المختلفة، وقد أضيف أن هذه الشركات الضخمة تنظم لمثل هؤلاء الأطباء - ممن يصفون الدواء - مؤتمرات بدول خارجية لشرح مزايا أدويتهم المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسية وتصرف عليهم ببذخ يتناسب مع حجم ما ستحقق من أرباح من هؤلاء الكبار من الأطباء ممن يرون أن هذه الأدوية هي الأفضل في علاج الأمراض المتنوعة، ولا يوجهون اهتمامًا كافيًا لما يمكن أن ينتج عن تناولها من سوء الاستعمال.

والمعروف أن هذه الشركات تضيف لملفات هؤلاء الأطباء الكبار كل شيء عنهم ومزاجهم، وما يفضلونه من هدايا. ويحكم مثل هذه الشركات المشبوهة قانون واضح وصريح "**أن كل رجل له ثمن مهما كان موقعه**".

وتتحكم ١٥ شركة متعددة الجنسيات دولية النشاط في ٧٥٪ من إنتاج الأدوية والخامات الدوائية، والتي تصدرها إلى الدول النامية، والغالب الأعم من الدول العربية والأفريقية تدخل ضمن هذه الدول النامية، حيث تستهلك الكثير من منتجات هذه الشركات، وتدفع ثمنها من صحتنا وأموالنا، وبالعملة الصعبة أيضًا.

الغريب والمثير في نفس الوقت أن هذه المافيا تعمل على وقف أي قرارات وطنية تعمل على وقف الاستيراد وإلا كان الحساب عسيرًا.

ولهذا أعتقد جازمًا أن استقطاب علماء الدواء، الكيمياء، التصنيع الدوائي في العالم النامي جزء من مخطط هذه الشركات

بهدف حرمان هذه البلاد منهم، ومن ثم حرمان بلادهم من قيام صناعة دواء خاصة في بلادنا العربية والأفريقية.

فإذا فهم واقتنع القادة في دولنا هذا المخطط البالغ الخطورة فالشيء الطبيعي والمنطقي أن نحافظ على مثل هؤلاء العلماء في بلادنا ونسعى لتنميتهم علميًا وماديًا، وأن يعملوا بكل الجدية اللازمة منفردين ومجتمعين في سبيل إقامة مشروعات لصناعة الدواء، الصناعات الكيميائية اللازمة لمثل هذه الصناعة تستخدم فيها رؤوس أموالنا، مواردنا البشرية خاصة العلماء منهم كي نصل إلى الاكتفاء الذي يمنع استيراد الأدوية المسببة للإدمان وغيرها من الأدوية اللازمة لمرضانا.

ولهذا أرى أنه لا مانع من قيام الشركات المحلية بصناعة المواد المسببة للإدمان، أو مؤثرات الحالة النفسية والعقلية ما دام هناك مرضى في حاجة إليها، وتصرف من خلال طبيب متخصص شريطة أن يتناسب هذا الإنتاج مع حاجه مرضانا العقلية ولا يتجاوزها أو يتخطاها إلى السوق الغير مشروعه التى تعمل لتغطية احتياجات المدمنين، ومسيئي الاستعمال.

وأعتقد أن واجبي يفرض عليّ توجيه نظر أجهزة مكافحة المخدرات والعقاقير بما فيها أجهزة العلاج والوقاية إلى ضرورة تخصيص دراسات موضوعية وتطبيقية تستهدف التعرّف على حجم احتياجات الأسواق العربية والأفريقية من هذه المواد، وربطها بطلب المرضى الفعلي الحالي والمستقبلي، حجم ما يتسرب من هذه الأدوية إلى سوق الاتجار غير المشروع، وما يجب اتخاذه إزاء كل ذلك.

ويجب أن تشارك أجهزة البحث العلمي بشكل جاد في هذه البحوث وصولاً إلى ترشيد استخدام هذه الأدوية، قصر إنتاجها بما يتناسب مع احتياجات المرضى ممن هم في حاجة إليها.

وتقع مسئولية كبرى على هؤلاء الباحثين العرب والأفارقة ورجال الأعمال للإسراع بصناعة قواتل ومسكنات ألم لا تسبب الإدمان، تنتفي منها المؤثرات النفسية أو العقلية، وهو هدف صعب المنال ولكنه ليس بمستحيل.

إلى جانب تطوير الصناعة الحالية لهذه المواد وصولاً إلى صناعة دوائية لا تسبب الإدمان لمستخدميها، وهو هدف علمي ليس بمستحيل.

ويجب أن نسعى وبقوة لكسر احتكار هذه الشركات المشبوهة التي تعمل جاهدة للمحافظة على أسرار التركيبات الدوائية، وتضع العراقيل المحلية والدولية لمنع صناعة أي دواء باستخدام هذه التركيبات، ومن ثم منع أي صناعة دواء عربية أو إفريقية، وأقصد بالصناعة الدوائية التي يخرج منها استخدام أي احتياجات أجنبية.

وليكن واضحًا أن هذه الشركات ستحرص على استخدام كافة إمكاناتها لمنع قيام هذه الصناعة في البلدان النامية.

بل من الممكن أن تستخدم في ذلك الحروب العسكرية ذلك أن هذه الشركات الاستعمارية لها تجارة ضخمة تدر عليها مبالغ خيالية تنظر إليها باعتبارها مصالح تجارية حيوية تدور وجودًا وعدمًا مع النظام الرأسمالي العالمي، وتتحرك وفقًا لمصالحه.

ولهذا ستقاتل هذه الشركات وبشراسة للدفاع عن مصالحها الحيوية في سوق الدواء العالمي، بل ومن المؤكد أنها ستتحول إلى

ديناصورات لا تعرف الرحمة أو القيم أو الأخلاق، ذلك أن ما يشغلهم في واقع الأمر ينحصر في سوق الدواء والسيطرة عليه بشكل كامل، يباع الدواء فيه بسعر مرتفع لا يتناسب مع الحاجة إليه، وصولاً إلى أرباح أكثر يدفعها من أدمنوا أو أساءوا استخدام أدويتهم، كما لا يشغلهم من مات نتيجة هذا التعاطي أو الإدمان، والتي تخلّف وراءها مئات الآلاف من الشباب والفتيات المصابين بداء الإدمان الناتج عن إساءة استخدام الدواء.

كما يقع على أجهزة مكافحة المخدرات والعقاقير مسئولية ابتكار آليات ووسائل جديدة تكون كفيلة بالسيطرة على كل من السوق المشروعة والسوق غير المشروعة للدواء والكيماويات، والمذيبات اللازمة لصنع المخدرات. وليكن شعار دولنا العربية والأفريقية في المرحلة القادمة هو الآتي: أنه لا دواء بدون استشارة طبية موثوق بها تمامًا، إذا حددت هذه المشورة الطبية المرض، ووصفت دواء فلابد أن يكون هذا الدواء مصروفًا بتذكرة طبية محددًا بها الجرعة اللازمة علاجيًا، المدة اللازمة لتعاطي هذه الجرعة العلاجية، منعًا من إساءة استعمال الدواء، وتحول المريض إلى مدمن.

دعني عزيزي القارئ أروي لك رواية فكاهية نوعًا سمعتها من أحد الخبراء[1] تبرز وبوضوح شديد حجم استنزاف مواردنا المالية إن لم يكن سرقتها من خلال شراء العقاقير الدوائية، والمطلوب منك عزيز القارئ تأمل هذه الرواية، والمفروض على القادة في بلادنا مراجعتها للاستفادة منها، وكان الراوي مدير تفتيش الصيدلة في إحدى الندوات العلمية التي تشاركنا في تقديمها خلال فترة عملي

(١) لن أذكر اسمه حفاظًا عليه مع احترامي الشديد له.

رئيسًا لمكافحة المخدرات بالإسكندرية، وملخص الرواية "أن الكيلوجرام من المادة الفعالة لأحد الأدوية يستخدم لقتل أو تسكين الألم تنتجه إحدى الشركات العالمية يكلفنا استيراده حوالي مليون جنيه (آنذاك). صدق أو لا تصدق عزيزي القارئ قيمته قرابة المليون جنيه للكيلوجرام.

والسؤال الذي ألح على ذهني هو ما الذي يمنع علماء الدواء في وطننا العربي والأفريقي من صناعة مثل هذا العقار، أو ما يماثله في سعره وتأثيره، وهذا يؤكد على أهمية صناعة الخامات الدوائية اللازمة لصناعة الأدوية.

المافيا تسللت إلى صناعة الأدوية المسببة للإدمان:

هناك متغير ينذر بخطر متفاقم، وهذا المتغير يبين أن هناك في عصرنا الحالي بحوث غير طبية، تقوم بها العصابات المنظمة تستهدف إنتاج عقاقير جديدة توجه للمدمنين مباشرة، وتطرح مباشرة في السوق غير المشروعة(١).

فبعد أن كانت المنتجات الصيدلية تقتصر على أبحاث صيدلية، ولصالح شركات الدواء لتسويقها كمنتجات صيدلية دوائية، وكان استخدامها في هذا الإطار في السوق غير المشروعة وما ظهر في السوق غير المشروعة يؤكد هذه الظاهرة، خاصة بعد ظهور مشتقات الفنتايل، وعقار النشوة (Eecstasy) والتي تصنع في مختبرات سرية وليس من خلال شركات دواء، ويتم تسريبها إلى السوق غير المشروعة.

---

(١) أ. باير- هـ. غورمن، تطور المراقبة الدولية للمخدرات، مرجع سابق، ص١٧.

وهنا المتغير يعني وبوضوح شديد دخول العصابات المنظمة إلى إنتاج العقاقير المسببة للإدمان دون الرجوع لشركات الدواء، حيث نجحت في تصنيعها في معاملها غير المشروعة، وتقوم بتوزيعها من خلال شبكاتها الإجرامية مباشرة إلى المدمنين في أي مكان في عالمنا المعاصر الذي يعاني بشكل غير مسبوق من إدمان العقاقير.

المشكلة الأكثر خطورة في مجال المخدرات ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية، المواد اللازمة لصنعها أن نسبة غش هذه المواد تزايدت، مع ضعف الرقابة على تداولها مما يفاقم من مخاطرها بسبب هذا الغش غير المدروس تأثيره على المتعاطي زيادة المادة المغشوشة أو قلتها وتأثير ذلك صيدليًا ودوائيًا على صحة وحياة متناوله. والمثال على ذلك غش الهيروين، غش الأمفيتامين، غش بعض الأدوية المؤثرة على الحالة النفسية والعقلية.

وواجبي يفرض عليّ أن أقرر أن هناك حالات وفاة كثيرة بين مدمني هذه المواد المغشوشة خاصة المدمنين ممن يتعاطون المخدر المغشوش عن طريق الحقن. ليس بسبب الجرعة الزائدة، بل بسبب هذا الغش وما ينتج عنه من آثار غير محسوبة طبيًا.

وهناك تساؤل له قيمته هو: "من يصنع هذه الأدوية؟ أين يتم توزيع الغالب الأعم منها؟ من الرابح، ومن الخاسر من توزيع هذه المواد وسلائفها؟

والإجابة تبرز وبوضوح ضرورة التصدي لهذه المواد وبكل الجدية. بما يشمله ذلك من وقف التعامل مع الشركات الدوائية الدولية والمحلية المشبوهة.

إضافة لمحاسبتها قانونيا إذا كان هناك ضرورة لذلك.

الفصل الرابع

أبعاد تفشي هذه المواد المسببة للإدمان في المجتمع

هناك عديد من الأبعاد الخطرة التي ترتبط بتفشي إدمان المواد المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية فمنها الأبعاد الصحية، الأبعاد الاجتماعية، الأبعاد الاقتصادية، الأمنية، وغيرها من الأبعاد، غير أنى سأركز وبشكل مبسط على الجوانب الاقتصادية والأمنية.

أ) أبعاد تفشي إدمان هذه المواد اقتصاديًا:

الشيء المؤكد أن تحول هذه المواد من السوق المشروعة للدواء إلى السوق غير المشروعة ليتناولها مسيئو استعمالها، ومدمنيها سيكون له انعكاسات اقتصادية تتمثل في الآتي:

استنزاف أموال مسيئو الاستعمال والمدمنين، وزيادة ما هو مستنزف منهم مع زيادة الجرعة المتناولة.

تكلفة علاج هؤلاء المتزايدة، تكلفة المكافحة بوجه عام.

انخفاض كفاءتهم الإنتاجية يؤثر على الإنتاج بوجه عام كمًا وكيفًا، إضافة لحرمان المجتمع من جهودهم.

تكلفة الحوادث المرتكبة بمعرفتهم هؤلاء المدمنين، وسينعكس كل هذا اقتصاديًا على المجتمع الذي تفشى فيه إدمان هذه المواد ليزيد عدم استقرار الناتج عن تفشي الجريمة.

فإذا كان صحيحًا أن الأوضاع الاقتصادية في أي مجتمع هي المحرك الحقيقي للاتجاهات العدائية بين الدول[1]، وارتباط الظاهرة الاقتصادية وظاهرة الحرب المؤيد بما نشاهده من حروب فعلية بين الدول المتقدمة والدول النامية الهادفة للاستيلاء على المواد الخام بهذه البلاد.

ويمكن القول بأن هذه الحروب الاقتصادية امتدت إلى مجال الدواء والمواد المسببة للإدمان (العقاقير والمخدرات). فالشركات الدولية النشاط العاملة في مجال الدواء والكيمياء، والمدعومة بالدول الرأسمالية المتقدمة تعمل جاهدة على منع وتعويق صناعة الدواء والصناعات الكيميائية باعتبارها صناعات استراتيجية لا غناء عنها. ولا مانع من استخدام كافة الوسائل لتحقيق هذا الهدف حتى إذا لزمت القوة العسكرية لهذا الغرض.

فنجاح هذه الصناعات في بلادنا سيحرم هذه الشركات من تسويق منتجات دوائية وخاماتها والتي تدر عليهم مئات المليارات من الدولارات سنويًا.

مضافًا إلى ما تناولناه فإن المجال الاقتصادي وقوته بالتالي يسهم في إبراز قوة وهيبة الدولة، وضعف القوة البشرية ينعكس بالتالي على اقتصادها سلبًا.

والمسائل الاقتصادية المرتبطة بالمخدرات والعقاقير والأدوية المسببة للإدمان يمكن تقسيمها إلى تكاليف مباشرة، وتشمل قيمة شراء هذه المواد، قيمة ما تنفقه الدولة من أموال لمكافحة

(١) د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، المكتب المصري الحديث، ص١٨٣، ١٨٧.

المشكلة، والتي تشمل تكاليف أجهزة المكافحة التشريعية، التنفيذية، العقابية، مضافًا إليها نفقات الوقاية التي تستهدف حماية الشباب من الدخول إلى المشكلة. وتكاليف غير مباشرة والتي ترتبط بضعف القدرة الإنتاجية لمدمن المخدرات والعقاقير، تكاليف حوادث السيارات الناجمة عن إدمان هذه المواد، والتي تخلف ورائها قتلى ومصابين، وتلفيات كبيرة للسيارات، ويضاف إلى التكاليف غير المباشرة تكاليف تغطية صفقات المخدرات والعقاقير، تكاليف عمليات غسيل الأموال، تكاليف نقل الأموال خاصة إذا كانت تتحول إلى عملات أجنبية.

ب) تفشي المواد المسببة للإدمان يؤدي إلى تهديد الأمن القومي:

لا خلاف على أن انعكاس هذا التفشي على أمننا القومي سلبًا خاصة إذا نظر للأمن القومي من زاوية الأمن والمصالح بما لها من أهمية خاصة إذا لاحظنا أن بعض الدول الكبرى تضعها في قمة أولوياتها، فالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ بهذه الزاوية حيث تبرز في أولويات استراتيجيتها الأمنية التي حددت مصالحها، ذلك أن البند رقم ٧ من هذه الاستراتيجية يؤكد على تركيز الجهود الأمريكية في الآتي[1]:

التعامل مع المشاكل العالمية سواء مست الولايات المتحدة الأمريكية أم لم تمسها، لأنها ستؤثر بالضرورة على المصالح الأمريكية لو ظلت بلا حلّ، ومن أمثلة هذه المشاكل: (الزيادة السكانية - مشكلة الجوع - نضوب المصادر الطبيعية - التدفق

(١) د. إبراهيم خضر، الجيش والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص٣٤٤، ٣٤٥.

العالمي للاجئين ـ مشاكل المخدرات ـ زيادة عدد الدول الساعية للحصول على السلاح النووي ـ الإرهاب الدولي)

وتبرز أهمية ما ذكر في أنه ساوى بين مشاكل المخدرات وباقي المشاكل الدولية الملحّة والهامة، وأبرز مخاطرها على المصالح الأمريكية، ولهذا تسعى لحلها من خلال مواجهتها عالميًا، ولم يبرز البند ٧ علاقة مشاكل المخدرات والعقاقير والإرهاب الدولي باعتبار العصابات المنظمة، والعصابات الإرهابية تمول أنشطتها من أرباح المخدرات والعقاقير غير المشروعة.

ونموذج الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ذات مصالح كونية، الذي نظر لهذه المشاكل نظرة الخطر الذي يمس أمنها ومصالحها وقدم مشكلة المخدرات باعتبارها المشكلة رقم ١ بها والذي دفع كلاً من الرئيس السابق ريجان، وبوش الأب إلى مكافحتها دوليًا.

فقد حوصرت سواحل كولومبيا باعتبارها أهم مصادر الكوكايين المهرب إليها بالأسطول الأمريكي البحري. بل وأنفقت ملايين الدولارات على الجهود المبذولة في إبادة زراعات الكوكا بحوض نهر الأنديز بأمريكا الجنوبية، والتي شملت إنشاء إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية لعدد من المكاتب التابعة لها في العديد من دول العالم (DEA) وذلك بهدف منع شحنات المخدرات والعقاقير المصدرة إليها بطريق غير مشروع، ونجحت فعلاً في إحباط العديد منها، إلى جانب تقديم المساعدات المالية والتدريبية لعدد من الدول المنتجة للمخدرات، ودول الترانزيت.

كل هذا أدعى لاهتمام دولنا العربية والأفريقية بهذه المشكلة، بل وإدراجها ضمن سلم أولويات مصالحنا السياسية والأمنية ذات الارتباط الوثيق بأمن بلادنا واستقرارها. خاصة والغالب الأعم من دولنا تتدرج ضمن الدول المستهلكة ذات الأبعاد الوبائية الناتجة عن تفشي المشكلة في بلادنا بشكل خطير، أقله ظاهر والغالب الأعم منه غير ظاهر وغير معروف على وجه الدقة.

ج) تفشي إدمان هذه المواد يُخرّب ركائز الأمن القومي:

الواقع من الأمر أن ركائز الأمن القومي تكاد تُعد جزء من نسيج هذه الدراسة المتواضعة. فالاقتصاد كما قدمنا هو أحد ركائز الأمن القومي يتأثر سلبًا بهذا التفشي.

وكلاً من الركائز الدفاعية، والأمنية، السياسية، الاجتماعية يتأثرون بشكل جاد من هذا التفشي في أي مجتمع، بما يمكن القول عنه بأن هذا التفشي يخرّب هذه الركائز جميعًا بشكل حقيقي، لهذا فمكافحة الأدوية المسببة للإدمان والمخدرات وعقاقير والهلوسة هو حماية حقيقية لأمننا القومي، ومحافظة على ركائزه.

ذلك أن تكلفة هذا التفشي في دولنا العربية والأفريقية تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات تقريبًا وهو رقم مخيف، فلو تساءلنا عن تكلفة استيراد هذه المواد المسببة للإدمان المشروعة؟ والمخدرات وعقاقير الهلوسة؟

إضافة لما يتسرب من الدواء إلى سوق الاتجار غير المشروع، والتي تفوق تكلفته هذه العشرات من المليارات وذلك من خلال مافيا الدواء والتي تغلغلت في بلادنا، ومافيا المخدرات المحلية والإقليمية والعالمية. والتي تقرر بالفعل حاجة هذه السوق غير

المشروعة من هذه الأدوية والعقاقير، وذلك من خلال عصاباتها التي تمد هذه السوق بتلك المواد الضارة.

والحقيقة التي لا خلاف عليها مشاركة بعض الصيادلة المنحرفين في عرض وترويج هذه الأدوية في السوق غير المشروعة.

والأدهى والأمر أن بعض العصابات المحلية تغش بعض هذه المواد حيث تخلطها بمواد قد تكون مميتة، إضافة لغش الأدوية النافعة في ظل رقابة غير فعالة أو منقوصة في حاجة إلى تفعيلها.

وما قررته هنا هو واقع تعيشه الأسواق المشروعة وغير المشروعة لا تنقصه الدقة العلمية الواجبة باعتباري أقرر حقائق تمت ملاحظتها بالمعايشة بمعرفتي، وذلك من خلال قيامي بالتحري وضبط آلاف القضايا من المواد المسببة للإدمان، خاصة الدوائية منها في ثاني مدن جمهورية مصر العربية وهي الإسكندرية، مضافًا إليها محافظة البحيرة الممتدة ربوعها لمساحات كبيرة في الوجه البحري بمصر خلال فترة عمل تتجاوز الخمسة عشر عامًا متصلة إضافة لممارسة علمية لازالت مستمره حتى وقتنا هذا.

ولا يفوتني أن أنتقل إلى سؤال آخر أكثر أهمية. أين تذهب هذه المليارات ومن المستفيد بها؟

إنها تذهب إلى شركات الأدوية العالمية المنحرفة وشركات الصناعات الكيميائية العالمية المنحرفة والمتعددة الجنسيات لتسهم في تقدم النظام الرأسمالي وتساعد على تخلفنا باستنزاف ثرواتنا الحالية، التي نحن في أشد الحاجة إليها.

ويبقى سؤال أخير ماذا فعلت هذه المواد المسببة للإدمان في شبابنا العربي؟

أقول وبكل صدق فعلت الكثير ومات من مات من أفضل شبابنا، وضاع مَع الهلاوس والجنون عدد لا يُستهان به، وضاعت معهم جهود كثيرة بُذلت في تربيتهم وتعليمهم والأغرب أنهم لا يقدمون شيئًا لمجتمعاتهم، بل هم في حاجة إلى رعاية طبية ونفسية واجتماعية لتضيف أعباء جديدة على عاتق حكوماتنا ولا شك أن استنزاف الموارد البشرية هو أخطر أنواع الاستنزاف، لأنهم يستنزفون حاضرنا ويحرموننا من الشباب الذين هم مستقبلنا الذي نصبو إليه.

وجملة القول:

أن المليارات المستنزفة من وطننا العربي والأفريقي أسهمت بلا شك في تقدم وتطور الصناعات الكيميائية والدوائية في هذه الدول الرأسمالية، كما تسهم في تطور مافيا المخدرات والعقاقير، بينما يعاني وطننا العربي من استنزاف مقصود لموارده المالية والبشرية بسبب تفشي مثل هذه المواد المسببة للإدمان.

ولما لا تتفشى ما دامت مجتمعاتنا لا تخلو من بعض العناصر الفاسدة، التي تتعاون مع هذه الشركات في ترويج منتجاتها في سوق الاتجار المشروع وغير المشروع عن عمد أو جهل من بين الأطباء المنحرفين الذين يصفون الدواء المسبب للإدمان وبدون النظر إلى ما يسببه من آثار اعتمادية، والمثال على ذلك مفقدات الشهية والمهدئات، أو من بين الصيادلة المنحرفين الذين يبيعون هذه المواد بدون تذكرة طبية، وكل هدفهم الربح المادي، وهم على علم كامل بمخاطرها. وواجبنا أن نحارب هذه القلة التي تساعد أعدائنا على استنزافنا ماليًا وبشريًا.

استراتيجيات مكافحة المواد المسببة للإدمان

الاستراتيجية في مفهومها التقليدي تعني استخدام القوة المسلحة لتحقيق الأهداف السياسية للدولة[1]، بينما توسع مفهومها ليشمل استخدام القوة بالصورة التي تسهم في تحقيق هذه الأهداف السياسية بالاستخدام الفعال للمصادر المالية والبشرية المتاحة.

وعلى هذا لابد من حلول استراتيجية يمكنها الإسهام بفاعلية في مكافحة الأدوية المسببة للإدمان، ومواد الهلوسة، مؤثرات الحالة النفسية والعقلية.

ولهذا أرى تنفيذ بعض الاجتهادات التالية:

١- وضع التشريعات التي تسهم في السيطرة بفاعلية على سوق الأدوية المشروعة، والتي تمنع تسربه إلى السوق غير المشروعة، وتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٨٨.

٢- تحرك وزارات الصحة في عالمنا العربي والأفريقي لحصر حجم الاحتياجات الدوائية الفعلية لمرضى النفس والعقل ومن هم في حاجة إلى مسكنات الألم والمهدئات والمطمئنات.

٣- إشراك الأطباء والصيادلة في عمليات المكافحة لهذه المواد؛ بعد تنفيذ دورات تثقيفية تبرز خطورة صرف هذه المواد أو تكرارها دون حاجة فعلية.

٤- إشراك نقابة الأطباء، ونقابة الصيادلة، نقابة العلميين في هذه الجهود.

---

(١) د. إبراهيم خضر، الجيش والمجتمع، مرجع سابق، ص٣٣٥.

٥- تفعيل دور تفتيش الصيدلة في الرقابة على الصيدليات والمصحات والمعامل الملحقة بها، مع دعم إمكاناته الفنية والمالية.

٦- تفعيل دور أجهزة مكافحة المخدرات والعقاقير مع تنمية وتطوير العمليات المشتركة لزيادة الرقابة على صرف هذه المواد.

٧- تنمية الوعي المجتمعي من خلال أجهزة الإعلام التي يقع عليها واجب تعريف المواطنين بمخاطر إساءة استعمال الأدوية وباقي العقاقير المسببة للإدمان.

٨- زيادة الرقابة المفروضة على الشركات العالمية والمحلية المنتجة للأدوية العلاجية التي يساء استعمالها ويدمن عليها من خلال أجهزة الدولة الرقابية، إلى جانب أجهزة المكافحة بوجه عام (داخلية ـ صحة ـ صناعة) والتي من الواجب عليها تكثيف تحرياتها ومعلوماتها لكشف المافيا التي تعمل في هذا المجال الحيوي والماس بأمننا القومي.

٩- فإذا تعرضنا لأمننا القومي فلا خلاف على أهمية البحث عن الوسائل العلمية والسياسية والتنفيذية، وتكثيف هذه الجهود لكسر احتكار شركات الدواء العالمية خاصة المنحرف منها، والتي تصنع الكثير من الأدوية التي تسبب الإدمان.

١٠- الدعوة لكافة دولنا العربية والأفريقية بالمشاركة الجادة في إقامة صناعة دواء، صناعة خامات دوائية وكيميائية برأسمالنا نحن، وهذا أفضل أنواع الوحدة. ولنا أسوة حسنة في الاتحاد الأوروبي، وذلك على اعتبار أن هذه الصناعات

استراتيجية ولا غناء عنها لأي مجتمع، خاصة إذا عرفنا أننا لازلنا دول تابعة علميًا وتكنولوجيًا في هذه الصناعات الاستراتيجية.

١١- بذل الجهود البحثية لتطوير وتفعيل بحوثنا الدوائية والكيميائية خاصة تلك البحوث التطبيقية.

١٢- زيادة اهتمام أجهزة مكافحة المخدرات بمكافحة المنشطات، مواد الهلوسة، مؤثرات الحالة النفسية والعقلية، إضافة لزيادة الرقابة على السلائف والمذيبات والكيميائيات اللازمة لصنع المخدرات.

١٣- تفعيل المشاركة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية.

الخاتمـــة

إذا كان هذا العمل المتواضع بمثابة استجابة شخصية لواحد من المهتمين بمكافحة المخدرات والعقاقير الدوائية وغيرها من المواد المسببة للإدمان، والتي لازالت في حاجة إلى اهتمام أكبر من صناع القرار في بلادنا العربية والأفريقية المبتلاة بهذه المشكلة بالغة الخطورة.

فقد أوضحت النظرة العلمية المتأنية لحالة استعمال العقاقير عالميًا التي حددتها لجنة المخدرات في دورتها الثانية والثلاثون بالآتي:

أولاً: استمرار تردي حالة إساءة استعمال العقاقير في الغالب الأعم من بقاع العالم[1].

ثانيًا: هذا التردي أثار قلق المراقبين والممثلين إزاء النطاق الذي امتدت إليه إساءة استعمال العقاقير والمشاكل المرتبطة به في بلدانهم.

ثالثًا: وصلت إساءة استعمال العقاقير أبعادًا وبائية بالغة الخطورة.

رابعًا: ظهور العقاقير المحورة بشكل عالمي، والذي اعتبر أحد دواعي القلق للمجتمع العالمي.

وهذا يعني وبوضوح شديد أن مافيا الدواء وحال اكتشاف الخبراء خطر الدواء المسبب للإدمان تقوم سلطات الدولة بحظره وإدراجه ضمن المواد المعتبرة مخدرة بمواصفاته العلمية من حيث تركيبه، فتتحايل مافيا الدواء بطرح دواء آخر باسم تجاري آخر

---

(١) نشرة المخدرات، المجلد التاسع والثلاثون، العدد ١، مارس ١٩٨٧، الأمم المتحدة، شعبة المخدرات، ص٤، ٥.

بعد قيامها بتحوير مواصفاته مع الاحتفاظ بنفس التأثير هروبًا من ذلك الإدراج والحظر، وفي بعض الأحوال قد يكون تأثير العقار المحوّر أكثر خطورة من سابقه، وذلك لكون آثاره تتجاوز العقار المحظور صحيًا، وهذا التحوير يستهدف خداع الجهات الرقابية العلمية بوزارات الصحة في بلادنا العربية والأفريقية، بل والعالم النامي كله.

وهنا يثور تساؤل له قيمته هل انقسم عالمنا المعاصر إلى دول متقدمة علميًا وتقنيًا ديمقراطية كما يقولون، وأخرى متخلفة لا يحترم حقها في الحياة الكريمة!

يتبعه تساؤل آخر هل تطبق الدول المتقدمة القاعدة السياسية التي تقرر أن القوة هي مصدر الحق؟ وأنا أعتقد في صحة هذه القاعدة لأننا تحولنا إلى غابات حقيقية إن لم تكن أسوأ فوحوش عالمنا المعاصر لا ترحم الجهل أو الضعف، فلا رحمة لهؤلاء الجهلة الضعفاء المستنزفة مواردهم البشرية والمالية، فأقوياء عصرنا الجديد وعلماءه ومفكريه يعبدون المال الذي منحهم القوة الغاشمة، وأكثر المستفيدون من قواعد عصرنا هذا هم مافيا المخدرات وكارتلاتها، مافيا الدواء، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية ممن يستهدفون الربح وبأي شكل بغض النظر عن أي قيم دينية أو أخلاقية، ولا قيمة عندهم لصحة أو رفاه البشر أو حتى حياتهم.

ذلك أن عالم اليوم أنقسم وبحق وفقًا لتلك الحكمة البالغة السواد إلى آكل ومأكول، ولا يوجد احتمال ثالث بينهما في غابة اليوم المتقدمة علميًا وتكنولوجيًا.

بقى أن أقرر أن حكومات دولنا العربية والأفريقية مطالبة بالإجابة على بعض التساؤلات الهامة وهي الآتي:

- من المستفيد وبحق من تجارة الأدوية المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية؟ والسلائف والكيماويات اللازمة لصنعها؟
- ما هو حجم هذه الأرباح؟
- ما هي خسائر مجتمعاتنا البشرية والمالية؟
- من هم أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في هذه التجارة؟
- مع من يتعاونون ولماذا؟

ذلك أننا ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها يمكننا التعرف وبوضوح على أعدائنا ممن يستنزفون ثرواتنا، ويحطمون صحة أبنائنا بهذه الحبوب الملونة. التي تعد إحدى مشاكلنا التي لازالت رمادية وغير واضحة لصناع القرار من حيث أبعادها التدميرية في كافة الاتجاهات.

وأخيرًا نحن في حاجة للتعرف على الإحصاءات الدقيقة لأعداد ضحايا هذه العقاقير فضحايا الحروب أعدادهم معروفة، بينما لا تعرف أعداد ضحايا الإدمان وسوء الاستعمال باعتبارهم ضحايا حرب سرية خلفت شظايا صحية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية وعسكرية.

وفق الله قادة بلادنا إلى الخير

وعلى الله قصد السبيل.

قائمة المراجع

١- د. عز الدين الدنشاري، الدواء الأخطار والمحاذير، كتاب الهلال الطبي، نوفمبر ٢٠٠٣.

٢- وجدي رياض، صناعة الدواء والمافيا العالمية، كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب السادس، أغسطس ١٩٨٨.

٣- لواء صفوت درويش، الجيش والمخدرات، المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٠.

٤- عميد صفوت درويش، لا للمخدرات ضمان القيادة الآمنة، توزيع دار المعارف، ١٩٨٨.

٥- ج. ف كرامر، س. كاميرون، ترجمة د. حمدي الحكيم، الإدمان على العقاقير المخدرة، منشورات الأمم المتحدة، ١٩٧٧.

٦- عبدالخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، مجلة عالم المعرفة.

٧- أ. إبراهيم نافع، كارثة الإدمان، مؤسسة الأهرام.

٨- د. محمد إبراهيم عبدالرحمن، الشركات دولية النشاط، كتاب الأهرام الاقتصادي، نوفمبر ١٩٩٠.

٩- د. عادل الدمرداش، الإدمان مظاهره وعلاجه، الكويت، عالم المعرفة، أغسطس ١٩٨٢.

١٠- د. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية المكتب المصري الحديث،

١١- د. إبراهيم خضر، الجيش والمجتمع، دار المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

١٢- أ. باير ـ هـ. غودس، مقال تطور المراقبة الدولية للمخدرات ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥ نشرة المخدرات، الأمم المتحدة، المجلد الحادي والخمسون، العددان ١، ٢ ١٩٩٩.

١٣- نشرة المخدرات، المجلد التاسع والثلاثون العدد ١ مارس ١٩٨٧، الأمم المتحدة، شعبة المخدرات.

المحتويـــــــــــــات

شكر وتقدير ٤

إهداء ٥

المقدمة ٧

الفصل الأول

ماهية الدواء والمواد المسببة للإدمان، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية ١١

- التعريف بالدواء ١١
- التعريف بالمواد المسببة للإدمان ١٣
- تعريف المواد المعتبرة مخدرة (رأينا الشخصى) ١٤
- أنواع المخدرات: ١٥

أولا: المخدرات الطبيعية (ذات الأصل النباتي) ١٥

- ◄ الحشيش " ماريجوانا ١٦
- ◄ نمط الإدمان على الحشيش ١٨
- ◄ الأفيون الخام ١٩
- ◄ ..والإدمان على مركبات الأفيون له خصائص ٢٠
- ◄ الكوكايين ٢١

ثانيـاً: المـواد المؤثــرة علـى الحالـة النفسيــة "العقاقير المصنعة كيمائياً" ٢٢
أهم النماذج المعروفة لهذه المواد والعقاقير ٢٣
◄ الباربيتورات ٢٣
◄ مجموعة الأمفيتامينات ٢٤
◄ عقاقير الهلوسة ٢٦

الفصل الثاني
جهود مكافحة الأدوية والعقاقيرالمسببة للإدمان في مصر ٢٩

مصادر الخطر في صناعة مواد الإدمان، وعقاقير الهلوسة، ومؤثرات الحالة النفسية والعقلية ٣٨
◄ صناعة الدواء يتحكم فيها الشركات دولية النشاط ٤٠
◄ صناعة الأدوية تشمل صناعة قوائل، ومسكنات الألم ٤٢
◄ بعض الشركات دولية النشاط لها دور مشبوه فى بلادنا ٤٤
◄ ضرورة التعامل بحذر مع الشركات دولية النشاط ٤٨

الفصل الثالث:
ارتباط تجارة المخدرات والعقاقير بكل من السلائف والمذيبات ٥١
مافيـا المـواد المـسببة للإدمـان مـؤثرات الحالـة النفسية والعقلية ٥٣

المافيا تسللت إلى صناعة الأدوية المسببة للإدمان ٦١

الفصل الرابع:

أبعـــاد تفشي هذه المواد المسببـــة للإدمـــان في المجتمع ٦٣

◄ أبعاد تفشي إدمان هذه المواد اقتصاديًا ٦٣

◄ تفشي المواد المسببة للإدمان يؤدي إلى تهديد الأمن القومي ٦٥

◄ تفشي إدمان هذه المواد يُخرّب ركائز الأمن القومي ٦٧

◄ جملة القول ٦٩

الفصل الخامس

استراتيجيات مكافحة المواد المسببة للإدمان ٧٠

الخاتمـــة ٧٣

قائمـــة المراجـــع ٧٦

فهرس ٧٧

رقـم الإيـــداع
٢٠٠٧ / ٢٤٥٤

الترقيم الدولي ٧-١٦٠-٢٠٩-٩٧٧ I. S. B. N.